المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٤/١/١٤ م الموافق ١٣ ربيع الأول ١٤٣٥ هـ العدد ٣٢٤ السنة الثانية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الليكود بات في خانة اليمين الأشد تطرفا!

صفحـ (٥) ـة

رُبع الحريديم في إسرائيل يعيشون في السرّ حياة علمانية

صفحـ (٦) ـة

دفن شارون في مزرعته بمراسم عسكرية ووسط احتياطات أمنية شديدة

نتنياهو: شارون حافظ على «حق» إسرائيل في العمل عسكرياً في الشرق الأوسط!

جرت بعد ظهر أمس، الاثنين، مراسم دفن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، أريئيل شارون، في مزرعته في النقب بمراسم عسكرية ووسط احتياطات أمنية شديدة وبحضور معظم المسؤولين الإسرائيليين، وفي مقدمتهم، رئيس الدولة، شمعون بيريس، ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وممثلون عن السلك الدبلوماسي الأجنبي.

وبسبب قرب مزرعة شارون من قطاع غزة فقد نشر الجيش الإسرائيلي بطاريات «القبة الحديدية» في مواقع قريبة من المزرعة، كما شهدت أجواء المنطقة حركة غير اعتيادية للطائرات المقاتلة، تحسبا من إطلاق صواريخ من غزة.

وسار موكب الجنازة، الذي تقدمته سيارات عسكرية وبينها سيارة حملت التابوت وبداخله جثمان شارون، من مقر الكنيست في القدس ومرورا بموقع اللطرون شمال المدينة ومن هناك إلى مزرعة شارون حيث تم دفنه إلى جوار زوجته في موقع يطلق عليه «تلة شقائق النعمان».

وقد قرر نجلا شارون، عمري وغلعاد، أن تكون الجنازة مفتوحة أمام الجمهور. وتحدث أمام المشيعين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، ونجلا شارون فقط، فيما تولى عرافة هذه المراسم ضابط في الجيش.

وقال غانتس في كلمته «كثيرة هي الألقاب التي رافقت شارون طوال السنين، ويبدو أن اللقب الذي عزفه أكثر من أي لقب آخر هو القائد رغم السنوات الكثيرة التي مضت منذ أن خلع الزي العسكري».

وجرت قبيل ظهر أمس مراسم تأبين شارون في مقر الكنيست.

وقال نتنياهو في مراسم التأبين إن «أريئيل شارون كان أحد أعظم القادة العسكريين الذين نشأوا لدى الشعب اليهودي والجيش الإسرائيلي. وينتمي إلى جيل مؤسسي الدولة، جيل إعادة الاستقلال. وكانت إعادة استقلال إسرائيل مرتبطة بنشوء جيل من المحاربين اليهود يجدد تراث البطولة اليهودية في أرض إسرائيل. وكان يبدو أن هذا التراث قد زال في سنوات الشتات. ولعب شارون دورا رئيسا في بناء تراث البطولة هذا. لقد حارب في صفوف الجيش الإسرائيلي خلال سنوات طويلة - منذ حرب الاستقلال (العام ١٩٤٨) وحتى المعارك الحاسمة في حرب يوم الغفران (العام ١٩٧٣)».

وأضاف نتنياهو أن شارون «وضع أسس العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي وعلى رأسها الرد والمبادرة في إطار الحرب على الإرهاب. وقام بذلك من خلال تشكيل الوحدة ١٠١. وطبق عقيدة الالتفاف في المعركة وقام بذلك من خلال القفز بالمظلات في حرب سيناء العام ١٩٥٦ وفي معارك الالتفاف الكبيرة في حرب الأيام الستة. ولكن تم التعبير عن قدرته على المناورة والقيادة خاصة في حرب يوم الغفران عندما قاد قوات إلى ما وراء قناة السويس وحاصر الجيش الثالث الميداني المصري. وفي هذه الخطوة التي تمت تحت قيادته، أدى إلى تغيير مسار الحرب التي بدأت بظروف صعبة جدا بالنسبة لدولة إسرائيل، وإلى إنهائها الناجح».

ومضى نتنياهو أنه «في هذه المحن، أبدى شارون شجاعة وقدرة على ممارسة الحيلة واللتين أبرزهما لجنوده وساهمتا كثيرا في تعزيز قوة المحاربين. وكوزير وكرئيس للحكومة أصرّ شارون على حقنا بالعمل من أجل الدفاع عن أنفسنا في هذه المنطقة لكي نستطيع أن نعيش هنا بأمان، ونحن نصرّ على هذا الحق أيضا اليوم وهو يعتبر شرطا أساسيا لوجودنا ولوجود السلام».

وأشار نتنياهو إلى خلافاته مع شارون قائلا «لم أتفق دائما مع شارون وهو لم يتفق معي دائما. ولكن عندما خدم في حكومتي وأنا خدمت في حكومته، عملنا معا من أجل ضمان أمن إسرائيل وتعزيز اقتصادها». وأضاف «لقد أدرك أنه فيما يتعلق بالأمور التي تخص وجودنا وأمننا - يجب أن نكون ثابتين. ونحن نصون هذه المبادئ. دولة إسرائيل ستستمر في مكافحة الإرهاب وفي سعيها نحو السلام في آن واحد مع الحفاظ على أمننا. ودولة إسرائيل ستعمل بشتى الوسائل من أجل منع إيران من القدرة على التسلح بالأسلحة النووية». وخلص إلى أنه «سيتم تسجيل اسم أريئيل شارون في تاريخ الشعب اليهودي كأحد أبرز القادة العسكريين وكأحد المحاربين العظماء من أجل الشعب اليهودي في أرضه».

من جانبه قال الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، في المراسم نفسها، إن شارون «كان كتفا استند عليه أمن شعبنا. وبصمات قدميه منحوتة في كل تلة وواد. وقد حصد غلالها بمنجل ودافع عن السنابل بالسيف». وأضاف بيريس أن شارون «جعل أمورا بدت مستحيلة رافعات لإمكانيات هائلة، وتصدى دائما للمخاطر ولم يرجئ الحسم أبدا، وقد قرر وانتصر أيضا» في إشارة إلى تاريخ شارون العسكري.

وشارك في مراسم تأبين شارون نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، الذي وصل إلى إسرائيل صباح أمس.

وقال بايدن إن شارون «شخص مركب وعندما يحاكمه التاريخ سيدرك أنه عاش في فترة معقدة وفي منطقة معقدة». وتطرق إلى خطة الانفصال عن غزة التي نفذها شارون في العام ٢٠٠٥، وقال إنه «سواء اتفقت معه أو لم تتفق عندما تحدث عن اقتلاع إسرائيليين من بيوتهم من أجل تقوية إسرائيل، فإنه لا يمكنني التفكير في خطوة أكثر إثارة للخلاف من هذه الخطوة، وقد آمن بهذا ونفذه». وتابع نائب الرئيس الأميركي أنه «طوال حياته، حتى لو اتفقنا معه أو لم نتفق، كنا لا نساوم دائما حيال التزامنا لدولة إسرائيل».

نتنياهو مؤبنا شارون، أمس. (أ ب)

شارون..

جنرال جامح يستخف بالمسؤولين عنه وسياسي رفض الصلح مع العرب!

يعتبر أريئيل شارون، رئيس حكومة إسرائيل الحادي عشر، الذي توفي يوم السبت الماضي عن عمر يناهز ٨٦ عاما، أكثر جنرالات إسرائيل جموحا وشراسة وأكثرهم إيمانا بممارسة القوة لتحقيق رؤيته السياسية التي رفضت الصلح مع العرب.

وكان شارون، المولود في ٢٦ شباط من العام ١٩٢٨، قد غاب عن الساحة السياسية بشكل مفاجئ، في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦، في أعقاب جلطة دماغية حادة أدخلته في غيبوبة لم يصح منها، لكن الأطباء وصفوا حالته في السنوات الأخيرة بأنها كانت «في الحد الأدنى من الوعي».

وينظر الإسرائيليون إلى شارون على أنه أحد أكثر الشخصيات المختلف حولها، سواء من ناحية سلوكه كعسكري وجنرال غير منضبط ولا ينصاع لأوامر قادته، أو من الناحية السياسية وخاصة عندما انشق عن حزب الليكود ونفذ خطة الانفصال عن قطاع غزة.

وولد شارون في فلسطين باسم أريك شاينرمان، وعندما بلغ سن ١٤ عاما تطوع لصفوف ميليشيا «الهاغناه» الصهيونية، وفي العام ١٩٤٧ انخرط في «شرطة البلدات اليهودية» التابعة لشرطة الانتداب البريطاني في حينه. وتم تعيينه قائدا لفرقة في لواء «ألكسندروني» في أعقاب قرار تقسيم فلسطين، وبعد حرب العام ١٩٤٨ تم تعيينه قائدا لسرية لواء «جولاني» في شمال إسرائيل، ثم ضابط الاستخبارات في قيادة المنطقة الوسطى وبعدها في المنطقة الشمالية.

وأقام شارون وحدة الكوماندوس «١٠١» الشهيرة بعمليات القتل الكثيرة التي نفذتها ضد الفلسطينيين والعرب، والتي وصفت بأنها عمليات ثأر، واستخدمت خلال ذلك أساليب قتال وحشية. وفي أعقاب ذلك ذاع صيت شارون كضابط جامح وشرس، لا يخشى المخاطر، كما أن الأنظمة والأوامر الصادرة عن قيادته العسكرية كانت بالنسبة له «توصيات وحسب»، وفقا للمؤرخين والأرشيفات الإسرائيلية.

وفي تشرين الأول العام ١٩٥٣ قاد شارون عملية عسكرية في قرية قبية الفلسطينية التي فجر جنوده ٤٠ بيتا فيها ودفن تحتها ٧٠ شخصا من سكانها، انتقاما لشن فدائيين فلسطينيين خرجوا من هذه القرية هجوما أسفر عن مقتل امرأة وولديها في بلدة يهودية مجاورة. وبعد الكشف عن هذه المجزرة تعرضت إسرائيل لانتقادات دولية، بينما نفى رئيس حكومتها حينذاك، دافيد بن غوريون، مسؤولية حكومته عن هذه المجزرة.

وبعد شهور معدودة تم حل الوحدة «١٠١» ودمجها ضمن الكتيبة ٨٩٠ التابعة لسلاح المظليين وتم تعيين شارون قائدا لها. واستمر شارون في تنفيذ مجازر غرفت بـ «عمليات الثأر» خلف الحدود، وخاصة في قطاع غزة الذي كان تابعا لمصر والضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن.

وخلال العدوان الثلاثي على مصر، في العام ١٩٥٦، برز شارون، الذي قاد لواء المظليين ٢٠٢، كضابط رفض الانصياع لأوامر قادته العسكريين، واتهم رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه، موشيه دايان، شارون بخرق أوامر عسكرية واضحة.

وفي شهادة تدل على شراسة شارون، كتب إسحق رابين في كتابه «دفتر الخدمة» أن بن غوريون قال له عن شارون: «أنت تعرف أني أتعامل بشكل مميز مع أريك شارون، وأعتبره أحد أفضل ضباط الجيش... لكن لو أنه كان يقول الحقيقة لساعده ذلك على الترقي» في سلم الرتب العسكرية. ورغم ذلك حصل شارون على رتبة لواء عشية حرب حزيران العام ١٩٦٧، وبعد نشوب الحرب احتج شارون على تكليف فرقته العسكرية بمهمات دفاعية في الجبهة المصرية لكنه وضع خططا هجومية بمشاركة قوات مشاة ومظليين ومروحيات وطائرات مقاتلة ألحقت أضرارا فادحة بالقوات المصرية تمهيدا لاحتلال سيناء.

واستقال شارون من الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٧٣ بعد تعيين دافيد إلعازار رئيسا لهيئة الأركان العامة، لكنه عاد وتطوع للجيش بعد نشوب الحرب في تشرين الأول من العام نفسه، وحارب في الجبهة مقابل مصر. ورغم أنه رفض الانصياع لأوامر قيادته العسكرية إلا أنه اعتبر «بطل الحرب» بعد أن تمكن من اختراق القوات المصرية ومحاصرتها وتغيير وجه هذه الحرب لصالح إسرائيل.

بعد تلك الحرب انخرط شارون في الحياة السياسية وأقام حزب الليكود اليميني، الذي تشكل من حزب «حيروت» بقيادة مناحيم بيغن وأحزاب يمينية أخرى. ووصل الليكود في انتخابات العام ١٩٧٧ إلى سدة الحكم وتم تعيين شارون وزيرا للزراعة في حكومة بيغن الأولى. ومنذ انخراطه في الحياة السياسية سعى شارون إلى تشجيع الاستيطان في الضفة الغربية خصوصا، وكان من المبادرين إلى تأسيس حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية، وبعدما تولى منصبه الوزاري سهّل أعمال الاستيطان بشكل كبير وبات يسمى بـ «أبو الاستيطان».

وبعد أن شكل بيغن حكومته الثانية في أعقاب انتخابات العام ١٩٨١، عيّن شارون وزيرا للدفاع، وكانت مهمته الأولى تفكيك المستوطنات وإخلاء المستوطنين من سيناء بعد اتفاقية السلام مع مصر.

وفي العام ١٩٨٢ قاد شارون حكومة إسرائيل إلى حرب لبنان الأولى، بادعاء الدفاع عن منطقة الجليل وضرب وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. ورغم أنه وعد رئيس حكومته بيغن بأن القوات الإسرائيلية لن تتوغل إلى مسافة تزيد عن ٤٠ كيلومترا في لبنان إلا أن الاجتياح الإسرائيلي وصل حتى بيروت. وأطاحت «لجنة كاهان» الرسمية الإسرائيلية بشارون من منصبه بعد أن حملته مسؤولية المجزرة التي ارتكبتها قوات الكتائب اللبنانية في مخيمي صبرا وشاتيلا وألمحت إلى أنها جرت تحت أنظار القوات الإسرائيلية، وأوصت اللجنة بعدم إعادة تعيين شارون في منصب وزير الدفاع.

وخلال سنوات التسعين كانت المنافسة على أشدها بين شارون والدبلوماسي الشاب بنيامين نتنياهو، العائد من ولايته كمندوب لإسرائيل في الأمم المتحدة، على زعامة حزب الليكود ومرشحه لرئاسة الحكومة. وبعد انتهاء ولاية نتنياهو الأولى في رئاسة الحكومة، في العام ١٩٩٩، فاز شارون برئاسة الليكود، وكان معارضا شديدا لحكومة إيهود باراك، الذي خلف نتنياهو، وخاصة في كل ما يتعلق بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية التي كان يتزعمها عدوه اللدود ياسر عرفات.

وفي نهاية أيلول العام ٢٠٠٠ استجاب باراك لطلب شارون بالدخول إلى باحات الحرم القدسي، الأمر الذي رأى فيه الفلسطينيون استفزازا بالغا، وقوبل دخوله للحرم باحتجاج فلسطيني شديد أدى إلى سقوط عدد من القتلى بنيران القوات الإسرائيلية، الأمر الذي قاد مباشرة إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي سميت «انتفاضة القدس والأقصى».

وبعد ذلك بشهور فاز شارون برئاسة الحكومة، في العام ٢٠٠١، وشن حملة «السور الواقي» العسكرية، في مطلع نيسان العام ٢٠٠٢، التي اجتاح الجيش الإسرائيلي فيها كل الضفة الغربية ما أدى إلى تدمير السلطة الفلسطينية. ورفض شارون «مبادرة السلام العربية» التي صادقت عليها القمة العربية في بيروت في موازاة شن حملة «السور الواقي»، واستمر في رفضه إجراء أية مفاوضات مع الفلسطينيين أو إقامة دولة فلسطينية. وفي المقابل، اتخذ شارون قرارا ببناء الجدار الفاصل، الذي أقيم القسم الأكبر منه في الضفة الغربية وعلى حساب أراضي الفلسطينيين.

ورغم موافقته لاحقا على لقاء الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ضمن قمة رباعية بمشاركة الرئيس الأميركي جورج بوش والملك الأردني عبد الله الثاني، إلا أن شارون سرب عبر صحافيين إسرائيليين أن أقصى ما يمكن أن يوافق عليه هو كيان فلسطيني في مناطق معزولة في الضفة وعرّفه بأنه «كيان الكانتونات».

لكن شارون فاجأ الإسرائيليين والعالم في العام ٢٠٠٥ عندما أعلن عن نيته الانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات والمستوطنين منه، وهي الخطة التي نفذها في خريف العام ٢٠٠٥ وعرفت بخطة الانفصال. وبدا واضحا حينذاك أن الانسحاب من غزة كان هدفه منح شرعية للمستوطنات في الضفة.

وقد نفذ شارون خطة الانفصال رغم معارضة شديدة لها داخل حزب الليكود بقيادة نتنياهو، وهو ما أدى إلى انشقاق شارون عن الليكود وتشكيل حزب كاديما في نهاية العام ٢٠٠٥، والذي كان يستعد لخوض الانتخابات على رأسه في العام ٢٠٠٦، لكنه أصيب بجلطة دماغية خفيفة في كانون الأول من العام ٢٠٠٥ وبعد أسبوعين، في الرابع من كانون الثاني العام ٢٠٠٦، أصيب بجلطة دماغية حادة أدخلته في غيبوبة وغاب في إثرها عن الحياة السياسية.

وبرحيل شارون تكون قد رحلت الشخصية قبل الأخيرة من الشخصيات التي أقامت وبنت إسرائيل، عسكريا وسياسيا، ولم يتبق من هذه الشخصيات على قيد الحياة سوى الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس.

بحث إسرائيلي جديد:

تنظيم القاعدة يعزّز وجوده في الجولان لتنفيذ هجمات ضد إسرائيل!

حذر بحث إسرائيلي جديد من أن تنظيم القاعدة قد عزّز وجوده في الجانب السوري من مرتفعات الجولان من أجل تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية، وتوقع اتساع مثل هذه الهجمات في حال حقق هذا التنظيم «انتصارات» في حربه ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

ووفقا للبحث الذي أعده الباحثان يورام شفايتسر وأفيف أوريغ، من «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، فإن تنظيم القاعدة نجح في النهوض في أعقاب موجة اغتيالات أميركية استهدفت قياديين فيه وفي مقدمتهم زعيمه أسامة بن لادن، وأن القاعدة أخذ يستقر مجددا في أنحاء الشرق الأوسط من خلال تركيز جهوده على الحرب الأهلية الدائرة في سورية.

وأضاف الباحثان الإسرائيليان أن الزعيم الحالي للقاعدة، أيمن الظواهري، يرى في الحدود في مرتفعات الجولان منطقة لانطلاق عمليات جهادية ضد أهداف إسرائيلية، وأنه يتوقع اتساع هذه العمليات «في حال حقق التنظيم والتنظيمات الأخرى التابعة له انتصارات في الصراع ضد نظام الأسد».

ونقلت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، عن الباحثين قولهما إنه خلافا للتوقعات والتقييمات التي سادت بعد مقتل ابن لادن في أيار العام ٢٠١١، فإن تنظيم القاعدة لم يمن بهزيمة ولا توجد الآن إمكانية للقضاء عليه.

وأضافا أن تنظيم القاعدة وسائر تنظيمات الجهاد العالمي استغلت الهزة في العالم العربي، أو ما يعرف بـ «الربيع العربي»، من أجل دفع غاياتها قدما وتوسيع دائرة التنظيمات التي تنشط في فلكه ومواصلة الجهود من أجل تحقيق أهدافها.

وتوقع الباحثان أن تخف الضغوط على القاعدة في أفغانستان في الفترة القريبة المقبلة على أثر انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أفغانستان خلال العام الحالي، وأنه نشأت فرص جديدة أمام التنظيم والتنظيمات التي تنشط إلى جانبه. ورأى الباحثان أن جزءا كبيرا من هذه الفرص موجودة في سورية حيث أصبح التنظيمان المرتبطان بالقاعدة هناك، وهما «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) و«جبهة النصرة»، الفصيلين المسلحين الأكثر بروزا بين حركات المعارضة للنظام السوري.

وتابع الباحثان أن تنظيم القاعدة سيحاول استغلال وتصعيد انعدام الاستقرار في الدول الإسلامية من أجل سيطرة تنظيمات جهادية فيها، وأن القاعدة سيساعد من خلال مد هذه التنظيمات بمقاتلين اكتسبوا خبرة في الحروب الداخلية في دول عربية إلى جانب متطوعين من دول غربية يلتحقون بالتنظيم.

واقتبس الباحثان أقوال للظواهري قالها قبل عامين وتم بثها بواسطة شريط فيديو وقال فيها إن الجهاد هو فريضة واجبة على كل مسلم، سواء كان فلسطينيا أو لا، وأنه من أجل تحرير فلسطين يتوجب على المسلمين التجمع في الأراضي السورية واستخدامها لانطلاق عمليات جهادية ضد إسرائيل. وقال الباحثان إن الظواهري يعتبر أنه بعد سقوط نظام الأسد ستنشأ ظروف مثالية لإقامة دولة إسلامية في سورية لكي تتحول إلى قاعدة انطلاق عمليات جهادية ضد إسرائيل، بدعم من تنظيم القاعدة في العراق.

وخلص الباحثان إلى أنه يتعين على الدول العظمى الغربية الاستمرار في ملاحقة قادة القاعدة، وإلى أن على الولايات المتحدة الاحتفاظ بحرية نشاطها العسكري في أفغانستان وباكستان ومواصلة سياسة الاغتيالات ضد نشطاء القاعدة بعد الانسحاب المقرر لقوات الناتو، وذلك بالاتفاق مع حكومتي هاتين الدولتين.

الفصل الخاص بالقدس الشرقية والضفة الغربية من تقرير «جمعية حقوق المواطن»:

سياسة الاحتلال أنتجت وضعا من الفصل والتمييز المأسسس وتفريغ مبدأ المساواة أمام القانون!

القدس: أكثر من وجه لحصار جائر. (رويترز)

تطرق تقرير «جمعية حقوق المواطن» حول «حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع للعام ٢٠١٣» إلى الإهمال والتمييز ضدّ سكان القدس الشرقية، كما أورد تجليات مختلفة لنظام التمييز والفصل في الأراضي المحتلة.

وجاء في التقرير بخصوص القدس الشرقية:

يشكل السكان الفلسطينيون في القدس اليوم قرابة ٤٠ بالمئة من مجمل سكان المدينة، لكنهم يعانون الإهمال بقدر عصيّ على الاستيعاب، كما يعانون سوء معاملة خطيرًا ومنهجيًا من السلطات الإسرائيلية. ومنذ الضمّ الإسرائيلي في حزيران العام ١٩٦٧- وهو الضم الذي جرى من خلال خرق القانون الدوليّ- ينحصر الاستثمار بهؤلاء السكان بنسب مئوية معدودة من مجمل الميزانيات والموارد. ويعيش قرابة ٨٠ المئة من الفلسطينيين الذين يسكنون في القدس تحت خط الفقر. كما أنّ الأحياء الفلسطينية هي الأكثر إهمالا في المدينة من كافة النواحي، كما يعاني السكان نقصًا شديدًا في المباني العامة والمنشآت، مثل المدارس وحضانات الأطفال البلدية والحدائق العامّة، وعدم وجود مناطق صناعية وتجارية، ومؤسّسات اجتماعية وثقافية، وما إلى ذلك. وتتزايد خطورة الوضع في الأحياء الفلسطينية التي فُصلت عن المدينة في السنوات الأخيرة بواسطة جدار الفصل.

وصادرت إسرائيل المورد الأساس، الأرض، في أنحاء المدينة الشرقية منذ العام ١٩٦٧ لصالح إقامة أحياء إسرائيلية، بصورة تمنع إمكانية تطوير وتوسيع الأحياء الفلسطينية. وبغياب التخطيط والتطوير المناسبيْن، يبني السكان بيوتهم من دون تصاريح، ويواجهون هدم البيوت والغرامات المرتفعة المفروضة عليهم بسبب البناء بدون تصاريح. وتؤدّي العقبات التخطيطية إلى سلسلة من المشاكل الخطيرة، مثل منع الارتباط القانونيّ بشبكات المياه والصرف الصّحي وعدم تنظيم المباني العامة والبنى التحتية.

وفي نهاية ٢٠١٢ بدأت أعمال لشقّ القسم الجنوبيّ من «شارع بيغن»، وهو مقطع يحوي ستة مسارات، في قلب بيت صفافا، وهي قرية فلسطينية تقع جنوبيّ القدس. وخلافا لمسار شارع بيغن في مناطق أخرى في المدينة، التي يمرّ الشارع فيها عند أطراف الأحياء، فإنّ مسار الشارع في بيت صفافا يمرّ بين بيوت القرية، بما يقطع أوصالها إلى أربعة مقاطع.

وعلى غرار ذلك، انتهى العام الماضي شقّ شارع رقم ٢٠ شماليّ القدس، الذي يهدف لربط شارع ٤٤٣ بشارع التفافيّ- رام الله، ويقطع حيّ بيت حنينا.

ويفرض الضمّ الأحاديّ الجانب للقدس الشرقية - وهو خطوة يحظرها القانون الدوليّ- عدة واجبات تقع على إسرائيل، وفي أساسها الاهتمام برفاهية وسلامة سكان القدس الشرقية. وفي ضوء النقص الشديد بالخدمات الأساسية في البنى التحتية والمباني العامة مثل المدارس وعيادات الأم والطفل وفروع البريد وما إلى ذلك، فإنّ من واجب الدولة أن تخصّص مناطقَ عامّة لصالح السكان المحليين. ولكن بدلاً من تخصيص جهود لتطوير الأحياء الفلسطينية والاهتمام بحياة السكان ورفاهيتهم، تدفع السلطات مخططاتٍ تتعارض بشكل بالغ مع مصالح السكان وتمس بحقوقهم، من دون إشراك الجمهور وأحيانا من خلال الالتفاف على قوانين التخطيط، أيضًا.

وعلى مدار عقود امتنعت السلطات الإسرائيلية بالمطلق عن تنظيم تخطيطيّ، ولو في الحدّ الأدنى، للأحياء الواقعة وراء الجدار، ولذلك فإنه ليس بإمكان السكان الحصول على تراخيص للبناء. ومع غياب التخطيط والتنظيم يتم تنفيذ أعمال البناء في هذه الأحياء من دون تراخيص، وأحيانا من دون رقابة وإشراف. وعلى أيّ قطعة أرض شاغرة تنبت مبانٍ ضخمة مثل الفطريات بعد المطر، وتتسبّب بانهيار شبكات المياه والصّرف الصحيّ الضعيفة أصلاً. وبدلا من أن تقوم البلدية بواجبها في مجال التخطيط والسماح بتطوير المنطقة، فإنها استأنفت في العام الأخير - وبعد سنوات من الهدوء النسبي- سياسة هدم البيوت، وأصدرت أوامرَ هدم ضدّ عشرات المباني والبيوت في راس خميس وراس شحادة، التي تسكن فيهما مئات العائلات. كذلك أجرت البلدية مسحًا للبناء بلا تراخيص في المنطقة، وبالإمكان القول إنه ستصدر في المستقبل القريب أوامرُ هدم أخرى.

وإذا كانت مجمل الأحياء الفلسطينية في القدس تواجه إهمالًا خطيرًا من طرف البلدية والسلطات الحكومية في مجال تلقي الخدمات، فإنّ وضع الأحياء الواقعة خلف الجدار أخطر بأضعاف. والتوجّهات إلى أقسام البلدية والوزارات ليست مُجدية؛ حيث يبدو واضحًا أنّ لا أحد يرى بنفسه مسؤولا عن رفاهية السكان. وذكرت وسائل الإعلام في تموز ٢٠١٢ أنّ رئيس البلدية، نير بركات، يخطط للطلب من الجيش الإسرائيلي أن يتولّى المسؤولية عن موضوع تزويد الخدمات لهذه المنطقة، بواسطة الإدارة المدنية. وتوحي خطوات من هذا النوع لمستخدمي بلدية القدس بأنهم لا يتحمّلون أيّ مسؤولية بتوفير أيّ خدمة لسكان المنطقة، إذ أنّ مكانتهم كمقدسيين ترضخ لعلامة استفهام. وقد نشأ وضع ينطوي على التناقض: فمن جهة، لا توفر السلطات الإسرائيلية لهذه الأحياء الحدّ الأدنى الضروريّ، ومن الجهة الأخرى، تُمنع السلطة الفلسطينية من العمل في المنطقة بموجب اتفاقيات أوسلو، التي تحظر عليها العمل في مناطق القدس.

وبخصوص أوضاع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة جاء في التقرير:

يعيش تحت سيطرة دولة إسرائيل التي تعرف نفسها كديمقراطية، وعلى امتداد ٤٦ عامًا، ملايين البشر المحرومين من الحقوق تحت حكم احتلال عسكريّ لا يتم فيه ضمان أيّ حق. فالحضور الكثيف للمستوطنات في قلب المناطق المحتلة -التي تتناقض مع القانون الدولي نفسه- والسياسة التي جرى تبنّيها بخصوصها، أنتجا وضعًا من الفصل والتمييز المُمَأسس وتفريغ مبدأ المساواة أمام القانون: في المنطقة نفسها وتحت الحكم نفسه تعيش مجموعتان سكانيتان الواحدة بجانب الأخرى تسري عليهما منظومتان قانونيتان منفصلتان ومتناقضتان بجوهرهما، وهذا بالاستناد إلى الأصل القومي للسكان، فقط. وفي حين يطبّق القانون العسكريّ على السكان الفلسطينيين، يسري على الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات القانونُ الإسرائيليّ. وهؤلاء يتمتعون بحقوق مدنية كاملة، بينما يفتقر السكان الفلسطينيون لأيّ حقوق، برغم أنّ القانون الدولي يُقرّ باستحقاقهم للحمايات الخاصة من جيش الاحتلال. إنّ هذا الوضع المميز، حيث يُمنح فيه مجمل الخدمات والميزانيات ومنالية الموارد الطبيعية لمجموعات مختلفة في المنطقة الجغرافية نفسها بشكل منفصل، يشكّل انتهاكًا فظًا لمبدأ المساواة.

إقصاء الفلسطينيين من منطقة ج

تبلغ مساحة المنطقة ج الواقعة تحت سيطرة أمنية ومدنية إسرائيلية، قرابة ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة. ويعيش فيها وفقا للتقديرات قرابة ١٨٠ ألف فلسطينيّ، وتقع فيها جميع المستوطنات (باستثناء المستوطنات في الخليل). وتنتهج دولة إسرائيل في هذه المنطقة ممارسات مختلفة ضدّ السكان الفلسطينيين، تصعّب جدًا على سير حياتهم، ومنها: منع تخطيط القرى الفلسطينية وفرض قوانين التخطيط والبناء بشكل تمييزيّ؛ إغلاق أراضٍ من خلال تعريفها كمناطق عسكرية أو محميّات طبيعية؛ هدم آبار المياه ومصادرة مستودعات المياه؛ وغيرها. هذه الممارسات تصدّ إمكانيات البناء والتطوير أمام الفلسطينيين في قرابة ٧٠ بالمئة من المنطقة ج، وتدفع السكّان لمغادرة المنطقة. وبذا فإنّ إسرائيل تنتهك أحكام القانون الدوليّ والواجبات الملقاة على عاتقها كقوة احتلال في الضفة الغربية، وأوّلها واجب الاهتمام بمصلحة السكان المحليين واحترام أنماط حيواتهم.

ويوجد في المنطقة ج جهازا تخطيط وتطبيق مختلفان، وهما يفصلان بين السكان على أساس القومية: جهاز تخطيط للمستوطنين، وجهاز تخطيط آخر للفلسطينيين. توجد لغالبية المستوطنات مخططات هيكلية مفصّلة تمكّن من البناء وإقامة مباني جمهور وتوسّع مستقبليّ. بالمقابل، فإنّ الكثير من القرى والبلدات الفلسطينية في منطقة ج -وقسم منها قائم منذ عشرات السنين- تفتقر للتخطيط حتى الضئيل منه. وغالبية هذه البلدات والقرى تفتقر للمخططات الهيكلية، وهي تملك في أفضل الأحوال «خطط تحديد» تشير إلى حدود القرية، وهدفها الأساس عمليًا هو تقييد المنطقة التي يُسمح البناء فيها إلى أقلّ حدّ ممكن. وتنظر الدولة إلى توسّعها الطبيعيّ بسبب ازدياد عدد السكان كـ «توسّع غير قانونيّ». ويتمّ في كلّ سنة إصدار تراخيص بناء معدودة فقط، وكلّ محاولة لتوسيع أو تطوير قرية فلسطينية تؤدّي إلى إصدار أمر هدم. وفقا للتفسير الواسع في الإدارة المدنية لمصطلح «مبنى»، فإنّ كلّ عمل ضروريّ ضئيل مثل القصارة والتصليح ووضع غطاء لبئر مياه قائمة وتغطية مبنى قائم بقطع بلاستيكية أو إقامة خيمة مؤقّتة، يتحوّل إلى غير قانونيّ، ويتم إصدار أوامر هدم بشكل دائم أيضًا لآبار المياه ومباني الخدمات الصغيرة.

تقييدات على حرية الحركة

ويضيف التقرير: على خلفية التحسّن الملحوظ في الوضع الأمنيّ في السنوات الأخيرة، جرى تحسين وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية في كلّ ما يتعلق بحرية الحركة: إزالة أو فتح حواجز وإغلاقات داخل الضفة والسّماح مجدّدًا بحركة الفلسطينيين على شوارع محدّدة. في أواخر العام ٢٠١٢ أزالت إسرائيل تقييدات الحركة بين غور الأردن وسائر الضفة الغربية، وتسمح إسرائيل في شهر رمضان بدخول مئات آلاف الفلسطينيين إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة، ومع ذلك، ما تزال تفرض في الضفة الغربية تقييدات على حركة الفلسطينيين، وخصوصًا على دخولهم «منطقة التماس» غربيّ جدار الفصل ومناطق محاذية للمستوطنات، ومناطق جرى تعريفها كمناطق تدريبات عسكرية أو محميّات طبيعية. وما تزال في الخليل أيضًا تقييدات مشدّدة على الحركة. وتتمثل السياسة المتعلقة بحرية الحركة، كما تظهر من خلال الوضع الميدانيّ، في وجوب حماية حركة المستوطنين بحرية وأمان، وتمكينهم من ممارسة حياة سليمة وطبيعية وفصلهم عن الفلسطينيين قدر الممكن؛ وبالتالي فإنّ انتهاك حقوق الفلسطينيين الأساسية هو نتيجة مرافقة معقولة لهذا الفصل.

حواجز وإغلاقات

وفقًا لمعطيات بتسيلم، في شباط ٢٠١٣ كان عدد الحواجز الثابتة في الضفة الغربية ٩٨ حاجزًا، منها ٥٨ حاجزًا داخليًا في عمق الضفة، بعيدًا عن الخط الأخضر. ويشمل هذا المعطى أيضًا ١٧ حاجزًا مضروبة في المنطقة H2 في الخليل، التي تقع فيها نقاط استيطانية إسرائيلية. وقد جرت خصخصة قسم من الحواجز بشكل تامّ أو جزئيّ، ويعمل فيها عناصر أمن مسلحّون تشغّلهم شركات حراسة خاصّة تحت رقابة مديرية المعابر في وزارة الأمن.

بالإضافة إلى الحواجز الثابتة، توجد في أرجاء الضفة الغربية مئات العراقيل الماديّة غير المأهولة بعناصر بشرية، وتشمل مكعبات إسمنتية وأكوامًا ترابية وبوّابات طرق (بوابات حديدية تغلق الطرق)، وتسييجَ شوارع (جدران إسمنتية تمنع الحركة الحرّة على شارع، أو قطعه) والحفر. هذه الإغلاقات تمنع مرور السيارات في حالات الطوارئ أيضًا، وتقيّد المشاة الكثيرين الذين يستصعبون تجاوزها: المسنون والمرضى والنساء الحوامل والأطفال الصغار. وبالإضافة إليها، تنتشر في كل شهر مئات الحواجز الفجائية- وهي حواجز تعمل لعدة ساعات يوميًا، من دون بنية تحتية ثابتة في الموقع.

تقرير «حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع للعام ٢٠١٣»

تفاقم مظاهر العنصرية والفصل والعنف ضد المواطنين العرب في ظل استمرار الكنيست في دفع عدة مشاريع قوانين تمييزية وعنصرية!

أصدرت «جمعية حقوق المواطن» تقرير «حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع للعام ٢٠١٣». وقد تضمن تغطية مستجدّة لحالة حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وعرض الاتجاهات الأساسية في وضع حقوق الإنسان خلال العام المنصرم، والانتهاكات الأكثر خطورة وفظاظة التي وقعت خلاله. ومن أبرزها: استمرار المسّ بالحق في العيش الكريم، والتقليص في مخصصات الأطفال وعدم تحديد أو الاعتراف بحدّ أدنى للعيش الكريم في حين يتم تحديد حدّ أقصى للمخصّصات، والقضاء التدريجيّ على الإسكان الشعبي وعدم تطبيق القانون فيما يخصّ الإسكان المتاح، وقطع تيار المياه عن ما يقرب ١٠٠٠ عائلة شهرياً وتجميد البرامج الحكومية التي تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمُسنين.

كما تطرّق التقرير إلى العنصرية المستشرية تجاه المواطنين العرب في إسرائيل، وإلى الاتجاهات العنصرية في القبول للعمل والمسّ بحقوق العاملين، والمس بحقوق الإنسان نتيجة الخصخصة وعنف الشرطة وحوادث القتل بسلاح الحراس، واعتقال طالبي اللجوء ومهاجري العمل لطردهم خارج البلاد برفقة أولادهم، والإهمال والتمييز ضدّ سكان القدس الشرقية. كما أورد التقرير تجليات مختلفة لنظام التمييز والفصل في الأراضي المحتلة.

وفما يلي الفصل الخاص بالمواطنين العرب في إسرائيل في هذا التقرير:

العنصرية والعنف والفصل

العنصرية ضدّ الأقلية العربية في إسرائيل ليست بظاهرة جديدة، وفي هذه السنة أيضًا وقعت عدة مظاهر عنصرية تخللتها حتى حالات اعتداء خطيرة على مواطنين عرب. وقد بدأت هذه السنة مع المظاهر العنصرية التي أثارها قرار دمج لاعبي كرة قدم مسلمين في فريق «بيتار القدس». كما تجلّت حالات بارزة إضافية في الكشف عن أن البنوك في إسرائيل تميّز بشكل منهجيّ ومتواصل ضدّ المواطنين العرب؛ وذلك إلى جانب الخلاف الذي اندلع حول ترشيح الراب إلياهو لوظيفة الحاخام الإسرائيلي الأكبر، في ظلّ تفوّهاته العنصرية في السابق ضدّ المواطنين العرب؛ ورفض رئيس بلدية نتسيرت عيليت، شمعون جابسو، فتح مدرسة عربية في مدينته، بادّعاء أنّ نتسيرت عيليت هي «مدينة يهودية».

أكثر ما يثير القلق فيما يتعلق بالمواطنين العرب يتمثل في عشرات الحالات العنصرية التي وقعت ضدّهم في جميع أرجاء البلاد، وخصوصًا في القسم الأول من هذا العام. وتوزّعت هذه الحالات على طول سلسلة من الأحداث بدأت بتفوّهات مُذلّة وكتابة شعارات عنصرية وانتهت باعتداءات وممارسات عنيفة جسيمة ومُروّعة. وحتى مصطلح «جباية الثمن» تجاوز الخط الأخضر إلى داخل إسرائيل وصار في خدمة مواطنين يهود ضدّ الأقلية العربية. فعلى سبيل المثال، أعتدي بالضرب على سائق حافلة عربيّ على يد شبان يهود؛ وكُتبت عبارة «جباية الثمن» على شواهد في مقبرة مسيحية في يافا؛ وألقيت عبوّة حارقة باتجاه دير بيت جمال بجانب بيت شيمش، وكُتب شعارات تجديفية في الجوار؛ كما أُضرمت النار بسيارات في قرية نين بجوار العفولة؛ واعتدى مشجّعو «بيتار القدس» على عمال عرب في فرع «ماكدونالدز» وفي مجمّع المالحة التجاري في القدس؛ وكُتبت شعارات تجديفية على بيوت يقطنها عرب في صفد وتل أبيب وبلدة ركيفت؛ وأُضرمت النيران في سيارات وكُتبت شعارات تجديفية على مسجد في قرية تقع في وادي عارة؛ وبصق فتيان على عربية في نتسيرت عيليت وصرخوا عليها بترك «الحيّ اليهوديّ»؛ كما أعتدي على عامل عربي في مطعم في تل أبيب؛ واعتدى شبان يهود على عربيّ عند كورنيش تل أبيب وألحقوا به جراحًا بين متوسّطة وصعبة؛ كما أعتدي على طلاب من المدرسة ثنائية اللغة في القدس اعتداءً شفويًا في حافلة؛ واعتدى صبية على مستجمّين عربٍ في بحيرة طبرية؛ وغيرها وغيرها.

كما تجسّدت ظاهرة العنصرية هذا العام في التقارير الكثيرة التي وردت بخصوص الفصل بين اليهود والعرب، وإقصاء العرب عن أماكن ترفيهية والتمييز ضدّ العرب في توفير الخدمات العامّة. فعلى سبيل المثال، نُشر أنّ متنزّه «سوبرلاند» في ريشون لتسيون يُجري أيام فعاليات منفصلة للمدارس اليهودية وللمدارس العربية؛ وأنّ بركة سباحة تقع في بلدة مبوعيم رفضت إدخال مجموعة من الأطفال من مرضى السرطان لأنهم كانوا من البدو؛ وأنّ بعض الأهالي في حيفا رفضوا إرسال أبنائهم إلى مركز جماهيريّ تجري فيه فعاليات لطلاب عرب أيضًا؛ وأنّ «الكانتري كلاب» في بئر السبع يمنع دخول الزوّار العرب بتسويغ أنّ الدخول غير مسموح إلا لسكان المدينة؛ وأنّ أقسام الولادة في عدة مستشفيات تفصل بين العربيات واليهوديات.

وقد حظيت الممارسات العنيفة والتمييز والفصل باستنكارات صادرة عن أعضاء كنيست وأصحاب وظائف، ومن ضمن ذلك في أثناء المداولات الخاصة التي جرت في لجان الكنيست وفي هيئته العامة وفي الإعلام. ولكن وفي الوقت ذاته، استمرّ الكنيست في دفع عدة اقتراحات قوانين تمييزية وعنصرية ومناهضة للديمقراطية، والتي تلحق الأذى بالأقلية العربية في إسرائيل، وحتى أنّ بعضها حظي بدعم اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية. فاقتراح قانون أساس: دولة القومية اليهودية يسعى من أجل إخضاع هوية الدولة الديمقراطية في إسرائيل إلى هويتها اليهودية، وقد يؤدّي ذلك إلى منح الشرعية للتمييز ضدّ المواطنين العرب والمواطنين الآخرين من غير اليهود؛ كما أنّ اقتراح قانون حقوق المِعطائين للدولة يسعى لبلورة التفضيل الممنوح لمؤدّي الخدمة العسكرية وذلك بخصوص سلسلة من الموارد العامة المحدودة، التي تلتزم الدولة بتوزيعها بشكل متساو ومتكافئ، وحتى أنها تلتزم بتسيير التفضيل الإيجابي فيها؛ كما نذكر اقتراح القانون لرفع نسبة الحسم ممّا يهدّد بالمسّ بتمثيل مجموعات الأقليات في الكنيست، مثل العرب والحريديم. وأضفْ إلى ذلك أنّ الكنيست واللجنة الوزارية للشؤون التشريعية رفضتا اقتراح قانون يهدف للتربية ضدّ العنصرية.

وعشية الانتخابات للسلطات المحلية التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٣، قام عدة سياسيين محليين «بامتطاء» موجة العنصرية، حيث حاولوا تحقيق مكاسب سياسية بفضل الأجواء العنصرية من جهة، وقاموا من الجهة الأخرى بدعم هذه الأجواء ومنحها الشرعية. مثلا، نشرت كتلة الليكود في كرميئيل شريطًا قصيرًا من ضمن ما ورد فيه أنّ الليكود وحده «سيمنع بناء مسجد في كرميئيل»؛ أنّ «كرميئيل صهيونية دائمًا وأبدًا»؛ أنها «مدينة صهيونية ذات طابع يهوديّ». وقاد رئيس بلدية نتسيرت عيليت شمعون جابسو (الليكود)، حملة إعلامية تركّزت بسكن العرب في المدينة، حيث استخدمت من ضمن الشعارات شعار «نتسيرت عيليت يهودية للأبد». كما أكّدت قائمة «القدس الموحّدة» على «إخراج العرب من المتنزّهات» و«تهويد القدس»، وجاء في يافطة انتخابية لقائمة الليكود في تل أبيب- يافا ما يلي: «إخراس المؤذّن في يافا؟ الليكود وحده القادر».

المواطنون العرب في النقب و «مخطط برافر»

تعمل الحكومة الإسرائيلية منذ عامين على دفع «مخطط برافر- بيغن» لتوطين العرب البدو في النقب. واستنادًا إلى هذا المخطط صادق الكنيست في حزيران ٢٠١٣ وبالقراءة الأولى على مذكرةَ القانون لتسوية توطين البدو في النقب- ٢٠١٣. الغاية المعلنة من وراء هذه المذكرة تتمثل في تسوية وترتيب مسألة الملكية على الأراضي في النقب، إلا أنها تعني في واقع الأمر مواصلة السياسة التمييزية التي تتجاهل الواقع الميدانيّ وحقوق المواطنين البدو وارتباطهم التاريخيّ بالأرض، وفرض حلّ وتسوية أحاديّ الجانب. ويسعى المخطط من أجل تجميع البدو وتركيزهم في منطقة ضيقة ومعرّفة سلفًا، وهذا يعني من الناحية العملية اقتلاع عشرات البلدات من أماكنها والإخلاء القسريّ لأكثر من ٤٠ ألف مواطن، من خلال تجريدهم من ممتلكاتهم والتجاهل المطلق لحقوقهم التاريخية على الأراضي. كما أنّ تطبيق هذا المسار سيُلقي بآلاف العائلات إلى الفقر والبطالة وتدمير الحياة الاجتماعية والنسيج المجتمعيّ. ومن المتوقع أن تقوم على أراضي البلدات البدوية التي ستُهدم مناطق صناعية وقاعدة عسكرية وبلدات يهودية.

وتتميّز معالجة الحكومة لهاتين المسألتين - الإخلاء وتسوية الأراضي- بتجاهل الواقع الميداني وغياب فحص جدّيّ للبدائل، وخصوصًا فيما يتعلق بإمكانية الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، من خلال النية الواضحة لنبذ السكان وإقصائهم. كما أنّ شكل تطبيق المخطط ينفي الحقوق الدستورية المكفولة للسكان، مثل الحق في الملكية والمساواة والكرامة.

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع

البروفسور يورام ميتال لـ«المشهد الإسرائيلي»: شارون هو تعبير صارخ عن مفهوم «الجدار الحديدي»!

شارون: العيش على حدّ السيف. (إب.أ)

كتب بلال ضاهر:

بدأت إسرائيل، وخاصة إعلامها، تصور رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، أريئيل شارون، في أعقاب وفاته، يوم السبت الماضي، وكأنه كان رجل سلام أو كان يعتزم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، بعد أن نفذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، في خريف العام ٢٠٠٥، وأن الجلطة الدماغية التي أصابته، في مطلع العام ٢٠٠٦، منعت تسوية كهذه. حتى أن صحيفة «هآرتس» شاركت في هذه الحملة التي تشوه حقيقة شارون، ونشرت، أمس الاثنين، عن وثيقة أميركية قالت إن شارون عبر فيها عن استعداده للتسوية في القدس، لكن تبين أنه كان مستعدا للانسحاب من أحياء فلسطينية في أطراف القدس الشرقية وحسب.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة مع المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط ورئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، البروفسور يورام ميتال، حول سياسة شارون تجاه الفلسطينيين ومفهومه للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولكون البروفسور ميتال باحثا متخصصا في الشؤون المصرية، تم التطرق إلى الاستفتاء الشعبي الذي سيصوت فيه المصريون على الدستور الجديد، اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تلخص، كمؤرخ ومستشرق، أداء شارون تجاه الفلسطينيين والصراع؟ بماذا آمن؟

ميتال: «كان شارون تعبيرا صارخا عن مفهوم 'الجدار الحديدي'، الذي أوجده زئيف جابوتينسكي، قبل أكثر من تسعين عاما. وقد أصبح جابوتينسكي الزعيم الروحي لليمين والوسط السياسي في إسرائيل. وهذا المفهوم هو مزيج من موقف أيديولوجي وأمني. والتعبير الأيديولوجي لـ 'الجدار الحديدي' هو أن الحق على أرض إسرائيل هو للشعب اليهودي، مع استعداد للاعتراف بحقيقة أنه يوجد شعب آخر في جزء من أرض إسرائيل، وقد أسموه في حينه الشعب العربي، والمقصود طبعا هو الشعب الفلسطيني. وهذا يعني أن براغماتية شارون، التي يتحدثون عنها كثيرا الآن بعد وفاته، ويقصدون أداءه في السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦، لا تتناقض، برأيي، مع مفهوم 'الجدار الحديدي' وإنما تؤكد عليه. وفي تلك الفترة، عندما نفذ خطة الانفصال عن غزة وعقد لقاءات مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تحدث فيها عن احتمال تنفيذ خطوات في الضفة الغربية، كان شارون يميّز بين حق الشعب اليهودي على البلاد وبين الاعتراف بحقيقة وجود شعب آخر في قسم من البلاد. وتعبير آخر لذلك هو مفهوم شارون بتنفيذ خطوات أحادية الجانب. فهذه الخطوات لم تأت من خلال الاعتراف بالحقوق القومية والشرعية للفلسطينيين، وإنما العكس، أي من خلال تجاهل الحقوق القومية الفلسطينية، وحتى من خلال تجاهل تاريخ البلاد. وتم التعبير عن هذا التجاهل من خلال مفهوم سياسي بتنفيذ خطوات أحادية الجانب. وخطة الانفصال عن قطاع غزة، التي يهلل لها معسكر السلام في إسرائيل، هي ليست أكثر من خطوة أحادية الجانب، ولا تعبر عن سياسة سلام من جانب شارون كزعيم، وتعبر بشكل دقيق عن مفهوم 'الجدار الحديدي' الذي يقول إني سأبني جدارا أو سورا حول قطاع غزة، وكأني أنفصل عن القطاع، وأنفذ خطوات في الأراضي الفلسطينية بهدف منع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وعمليا كان شارون مستعدا للاعتراف بحقوق للفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الضفة، لكن علينا ألا نعتقد أنه كان شريكا لحل يستند إلى تسوية تاريخية. وبرأيي، هذا نابع من مفهومه الأيديولوجي. ولذلك فإن الادعاء في إسرائيل الآن، بعد وفاته، بأنه لم يكن لدى شارون أساس أيديولوجي وأنه كان براغماتيا، هو ادعاء لا أساس له من الناحية التاريخية، وليس صحيحا».

(*) عندما كان شارون رئيسا للحكومة كان يتحدث عن كيان فلسطيني مكون من كانتونات.

ميتال: «هذا صحيح. وهذا تعبير عما قلته سابقا، بأنه كان معارضا شديدا لقيام دولة فلسطينية في حدود حزيران العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. وقد رأى شارون طوال حياته بدولة كهذه تهديدا كبيرا على وجود إسرائيل. وفي أوج استعداده للتحدث مع السلطة الفلسطينية، كان شارون مستعدا للتحدث مع محمود عباس حول نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية. وما كان يهمه هو أن الكيان الفلسطيني، وليس الدولة الفلسطينية، يكون حكما ذاتيا خاضعا للسيطرة والمراقبة الإسرائيلية، خاصة في مجالي الأمن والموارد الطبيعية. ولذلك كان شارون يتحدث عن سيطرة إسرائيل ووجود عسكري لها في منطقتين في الضفة، وهما منطقة الجبال، أي من منطقة جنين في الشمال وحتى القدس في الجنوب، ومنطقة غور الأردن، وبين هاتين المنطقتين، أو الخطين المتوازيين، تقام الكانتونات. وكان يعارض بشدة إقامة عاصمة فلسطينية في القدس».

(*) هل كان هدف شارون، عندما نفذ خطة الانفصال، منح «شرعية» للمستوطنات في الضفة؟

ميتال: «نعم بالتأكيد. وبمفهوم شارون فإن المستوطنات والاستيطان جزء من حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل. وإضافة إلى ذلك فإن مفهوم 'الجدار الحديدي' هو أيديولوجيا وعدوانية. ولذلك فإن المستوطنات هي جزء من الحق في البلاد، كما أن المستوطنات كانت جزءا لا يتجزأ من مفهوم شارون الأمني، وخاصة بشأن السيطرة على الجبل وغور الأردن. وهذا مفهوم لا يفرق بين الاستيطان والأمن».

(*) هل يمكن القول إن هذا هو الإرث الذي تركه شارون للإسرائيليين؟

ميتال: «أنا أدعي أن شارون وضع أساسين كان لهما تأثير، وما زالا يؤثران، على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. الأساس الأول هو أنه بواسطة مفهوم 'الجدار الحديدي'، أي الخطوات الأحادية الجانب والمشروع الاستيطاني، فإنه فكك من الأساس وأكثر من أي زعيم آخر الاحتمال النسبي الذي كان موجودا في عملية أوسلو للتوصل إلى تسوية. وقد أحبط بشكل كامل هذه العملية السلامية. والأساس الثاني الذي أورثه شارون لنا، هو أنه سوية مع ايهود باراك، الذي خلفه شارون في رئاسة الحكومة، صنعوا الرواية المشوهة فيما يتعلق بالمفاوضات في كامب ديفيد بأنه لا يوجد شريك للسلام في الجانب الفلسطيني. وهذا يعني أن شارون، وباراك قبله، نظرا إلى الرئيس الفلسطيني في حينه، ياسر عرفات، وبقيادته أنه تهديد وعدو لإسرائيل، رغم أنهما كانا مستعدان للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وفقا لمفهوم شارون، الذي تحدثت عنه أعلاه، وليس لتسوية حل الدولتين وفقا لحدود ١٩٦٧، ومن دون الحديث عن القدس وقضية اللاجئين».

(*) كونك خبيرا في الشؤون المصرية، ما هو الأمر الأكثر أهمية في الدستور المصري، الذي سيتم التصويت عليه باستفتاء شعبي، اليوم وغدا؟

ميتال: «الأمر الأساس الذي يحاول هذا الدستور القيام به هو الحفاظ على الوضع القائم، السياسي بالأساس، الناشئ في أعقاب تدخل الجيش وعزل مرسي [الرئيس محمد مرسي] عن الحكم في شهر تموز الماضي. ونقطة الضعف في هذا الدستور شبيهة جدا بنقطة ضعف الدستور الذي تم طرحه في العام ٢٠١٢ الفائت. أي أنه في كل مرة جرى فيها طرح دستور كانت الجهة الحاكمة، الإخوان المسلمون في العام الماضي والحكم الحالي المدعوم من الجيش، تخرج مصالح الطرف الآخر من الدستور. وعندما كتب الإسلاميون الدستور في العام الماضي لم يشارك فيه المعسكر غير المتدين، والدستور الحالي أبقى المعسكر الإسلامي خارجه. ولذلك أعتقد أن الدستور الحالي، الذي يتوقع أن يصدق الاستفتاء عليه، لن يصمد لفترة طويلة، لأنه على الدستور أن يحتوي جميع الجهات وألا يخدم أو يستبعد جهة دون أخرى. إضافة إلى ذلك فإنه يوجد في الدستور الحالي تعبير كبير للدفاع عن حريات المواطن المصري، ولكن من الجهة الأخرى يتضمن أمورا تهدد هذه الحريات، مثل المكانة الخاصة التي بقيت لقوات الأمن وخاصة الجيش».

(*) وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، عبد الرحمن السيسي، دعا في الأيام الأخيرة الشعب المصري إلى النزول والتصويت في الاستفتاء، وقال في الخطاب نفسه إنه إذا كان الشعب المصري يريده أن يكون رئيسا فإن عليه (الشعب) أن يقول ذلك، أي من خلال مظاهرات مؤيدة للسيسي...

ميتال: «هذا مرتبط بالسؤال السابق أيضا. هذا الاستفتاء حول الدستور هو ليس استفتاء فقط على مضمون الدستور، وإنما كذلك استفتاء على الثورة وإسقاط حكم الإخوان المسلمين. أي أن هذا استفتاء ليس على مضمون الدستور فقط، وإنما أيضا استفتاء على شرعية تدخل الجيش من أجل إسقاط مرسي والإخوان عن الحكم. والتعبير العملي لدعوة السيسي للجمهور بالتصويت على الاستفتاء هو منح شرعية لاحتمال أن يكون مرشحا للرئاسة. أي أنه توجد هنا عملية سياسية معقدة جدا، وهي أنه يتم التصويت على دستور، لكن عمليا يجري الحديث عن أمور تتعدى الدستور. وأعتقد أنه في حال ترشح السيسي، فإن السؤال المهم هو ما إذا كان سينافسه مرشحان آخران، ويعبران عن أجندة مختلفة كليا عن أجندة السيسي. وهذا المرشحان هما حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح. والأخير يمثل التيار الإسلامي، بينما صباحي يمثل الثورة الناجحة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. وأعتقد أن تنافس الجنرال السيسي لوحده في هذه الانتخابات سيكون أمرا سلبيا جدا فيما يتعلق بالتطورات في مصر. وهذا لا يعني أنه في حال شارك المرشحان الآخران فإنهما سيفوزان ولكن مجرد ترشحهما سيعكس توجها في مصر ولا يريد العودة إلى الأنظمة السابقة منذ جمال عبد الناصر ومرورا بأنور السادات وحتى مبارك».

باحث كبير في «مركز بيغن- السادات»:

حملة المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل يمكن أن تلحق أذى ملحوظاً بها

قال د. جونتان رينهولد، وهو باحث كبير في «مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية» في جامعة بار- إيلان ومدير «مركز أرغوف لدراسة إسرائيل والشعب اليهودي»، إن حملة المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل قد لا تؤدي إلى تركيعها، لكن يمكنها أن تلحق أذى ملحوظاً بها على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وحتى على الصعيد العسكري على مر الزمان.

وأضاف رينهولد في بحث جديد حول هذه المسألة نُشر في الموقع الإلكتروني التابع لـ «مركز بيغن- السادات»، أن المقاطعة الثقافية لإسرائيل التي تنظمها جمعية الدراسات الأميركية (ASA)، هي الفصل الأخير في حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات الشاملة ضد دولة إسرائيل. وعند تفحص حملة المقاطعة الشاملة تطرح ثلاثة تساؤلات رئيسية تنبغي الإجابة عنها هي: من وما هي الجهة التي تقف وراءها؟ ما هو نطاق التهديد؟ وكيف ينبغي أن ترد إسرائيل؟

ومضى قائلاً: تتكون النواة الصلبة للحملة من عناصر يسارية راديكالية مناهضة للصهيونية. أي أن هؤلاء يعارضون وجود إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية. ولحسن الأقدار، فإن الغالبية العظمى من الجمهور في الغرب لا تؤيد هذا الموقف. لكن مع الأسف، وانطلاقاً من اعتراف النواة الصلبة للحملة بهذه الحقيقة، فهي تركّز علانيةً على مسألتي الاستيطان واستخدام إسرائيل «المفرط» للقوة، بهدف توسيع رقعة التأييد للحملة. وفي الواقع، لقد أحرزوا بعض النجاحات على هذا الصعيد، لأن الإجماع في الغرب بدأ يشعر بأن المشروع الاستيطاني خطأ. لا تنبغي المبالغة في دلالة حملة المقاطعة الثقافية (ASA)، فإن دعم الجمهور الأميركي لإسرائيل على حساب الفلسطينيين عارم، وبرغم الانتقادات الموجهة للمشروع الاستيطاني، يتعاطف الليبراليون الأميركيون بمعظمهم مع إسرائيل أكثر مما يتعاطفون مع الفلسطينيين. وباستثناء الكنيسة البروتستانتية الأساسية في أميركا، فإن ساحة المعركة بالنسبة للمقاطعة الشاملة هي في أوروبا الغربية، وحتى الآن لم يكن لأي من المقاطعات تأثير عملي كبير.

ومع ذلك، فمن المضلل على نحو خطير اعتبار أن كل شيء على ما يرام، لأن هدف الحملة الشاملة بقيادة هيئات المجتمع المدني، توفير بيئة سياسية معادية. أما النتائج المادية فهي ثانوية، فالصراع قائم على المشروعية والرمزية السياسيتين، وحملة المقاطعة لن تركع إسرائيل، لكن يمكنها إلحاق أذى ملحوظ بها على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وحتى على الصعيد العسكري على مر الزمان.

وبرأي هذا الباحث، إذا ما فشلت مباحثات السلام الحالية، سيسعى الفلسطينيون إلى فرض عقوبات ضد إسرائيل في الأمم المتحدة وفي المؤسسات الدولية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيسعون إلى محاكمة ضباط إسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية، ولهذا التهديد تداعيات سلبية على الردع الإسرائيلي. ومبادرات المقاطعة بقيادة المجتمع المدني، تصب في هذه الاستراتيجيا التي تسمح للفلسطينيين بالقول إنه يوجد تأييد واسع للعقوبات في وسط الجمهور الغربي.

وتساءل الباحث: كيف ينبغي لإسرائيل وأصدقائها في الخارج الرد على هذا التهديد؟

وأجاب بما يلي: أولاً، ينبغي تقسيم المسؤولية جيداً، فعلى مؤسسات الحكومة أن تقود التعامل مع الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة. ثانياً، بالنسبة للتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لحملة المقاطعة في الخارج، ينبغي أن يأتي الرد من المجتمع الإسرائيلي وأصدقاء إسرائيل في الغرب. والناشطون المحليون المعارضون لحملة المقاطعة، أفضل من يتصدر للرد عليها لأن قدرتهم على التفريق بين مشروعية دولة إسرائيل من جهة، وسياسة هذه الحكومة أو تلك من جهة أخرى، جوهرية من أجل ضمان ازدراء واسع لحملة المقاطعة. لكن هناك كلام اليوم عن إنشاء هيئة حكومية لمواجهة المقاطعة، وهذا هو الخطأ بعينه.

إسرائيل و«حرب العُملات»

بقلم: شموئيل إيفن (*)

إن الجهد المبذول من قبل العديد من دول العالم لدعم صادراتها عن طريق خفض قيمة عملاتها مقابل العملات الأخرى، يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع تلك الدول ويمنحها ميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي. وهذه الظاهرة هي «حرب العُملات».

تشارك إسرائيل في هذه الحرب ولكن كفّتها ليست راجحة، ويؤدي استمرار تعزز موقع الشيكل أمام العملات الأخرى إلى خسارة إسرائيل حرب العملات، ويهدد النمو الاقتصادي في إسرائيل، ويلحق أضراراً بسوق العمالة.

سُجّل في العامين الأخيرين تحسن ملحوظ في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأميركي، فانخفض سعر صرف الدولار من ٣٫٨٢ شيكل للدولار إلى نحو ٣٫٤٧ شيكل، أي بنسبة ٩٪. وتراجع سعر صرف اليورو أمام الشيكل بنسبة ٤٪، وهبط سعر صرف الين الياباني بنسبة ٣٣٪.

ويخلّف تحسن قيمة الشيكل أمام الدولار أثراً بالغاً في هامش أرباح العديد من الصناعات والشركات الإسرائيلية. وأكبر الخاسرين من ارتفاع قيمة الشيكل هي الصناعات التصديرية التي تقبض ثمن صادراتها بالعملات الأجنبية في حين أنها تدفع نفقاتها بالشيكل. والمقصود بذلك الصناعات الإلكترونية والصيدلانية والكيميائية والمعدنية والغذائية وغيرها. وأصبحت السياحة في إسرائيل مكلفة. وتشكل صادرات السلع والخدمات نحو ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فإن تراجع الصادرات يفرمل النمو الاقتصادي. وتظهر بيانات العام ٢٠١٣ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء أن صادرات السلع والخدمات باستثناء الألماس والشركات الناشئة، انخفضت بنسبة ١٫١٪، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٫٤٪ في العام ٢٠١٢.

وتضرّر الإنتاج الإسرائيلي المعد للسوق المحلية من جراء ارتفاع قيمة الشيكل، لأن هذا الارتفاع يصعّب منافسة السلع المستوردة، بالإضافة إلى صعوبة منافسة اليد العاملة الرخيصة في بلدان عديدة. كما أن القيمة الحقيقية للاستثمارات عرضة للأذى لأن المستثمرين يحصلون في الواقع على مقدار أقل من الأصول الحقيقية مقابل الكمية نفسها من المبالغ المستثمرة، مما ينذر بخطر حدوث انخفاض كبير في قيمة الشيكل مستقبلاً. وهذا الأمر يزيد من مخاطر الاستثمار.

وفي مقدمة الرابحين من ارتفاع قيمة الشيكل، هناك المستوردون والتجار الذين يستفيدون من زيادة الطلب على السلع المستوردة، بالإضافة إلى المستهلكين الذين يستفيدون من خفض أسعار السلع. والرابحون الإضافيون هم المستثمرون الماليون الأجانب الذين يستفيدون من فوارق معدلات الفائدة.

وفي حين تنبع قوة الشيكل جزئياً من متانة الاقتصاد الإسرائيلي، تساهم بعض مصادر العملات الصعبة بشكل خاص في تقويته. فعلى سبيل المثال، يساهم قطاع الطاقة في إسرائيل في زيادة عائدات العملات الأجنبية بفضل اكتشافات الغاز الطبيعي، مما يوفر في استيراد الطاقة وفي القروض التي تأخذها شركة كهرباء إسرائيل بالعملة الأجنبية في الخارج (في العام ٢٠١٣، جرى إصدار سندات بمعدل فائدة مرتفع بقيمة ١٫١ بليون دولار). وعلى الصعيد الأمني العسكري، تسمح المساعدة العسكرية الأميركية بقيمة ٣ مليارات دولار بخفض كلفة استيراد الأسلحة، وتبلغ عائدات صادرات الأسلحة الإسرائيلية نحو ٧ مليارات دولار (أرقام العام ٢٠١٢). وفي قطاع الشركات فائقة التكنولوجيا، بلغت قيمة خروج الشركات الناشئة [بيع شركات محلية ناشئة ذات تاريخ تشغيلي قصير إلى شركات أجنبية عملاقة]، نحو ٧٫٦ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (بحسب معطيات الشركة المالية الاستشارية PwC Israel). وتُرصد في السوق المالية تحويلات رأسمالية بسبب فوارق معدلات الفائدة.

ولا شك في أن مساهمة جميع هذه المصادر في الاقتصاد مرحّب بها، لكن تأثيرها الجانبي أي تقوية الشيكل على نحو يتجاوز نطاق السوق الإسرائيلية، يهدد استمرار بعض الصناعات المحلية ولا سيما الصناعات كثيفة العمالة.

إن ظاهرة العملة القوية هي أحد أسباب الأزمات الاقتصادية التي تصيب دولا عديدة في العالم كدول أوروبا الجنوبية الأعضاء في منطقة اليورو. فالعملة الملائمة لاقتصاد ألمانيا القوي تلحق أضراراً بالقدرة التنافسية لدول مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال. وبلغت نسبة البطالة في إسبانيا ٢٧٪ في العام ٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٧٪ في ألمانيا. فمن المفيد بوضوح بالتالي إضعاف العملة المحلية. وقد جرى إضعاف العملة المحلية في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان عن طريق خفض معدلات الفائدة وإقدام البنوك المركزية على شراء الأصول المالية بعيدة المدى («السياسة النقدية التوسعية» أو ما يعرف باسم «التسهيل الكمي»)، وذلك بهدف تحريك النشاط الاقتصادي. وتشارك في حرب العملات دول كالصين وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل وتشيكيا وغيرها من الدول.

حتى الآن، كافحت إسرائيل ارتفاع قيمة الشيكل من خلال تدخل البنك المركزي الإسرائيلي وقيامه بشراء العملات الأجنبية من سوق القطع وتخفيض معدلات الفائدة، ومن خلال صفقات التحوّط [التي تنفذها مديرية الدين العام التابعة لوزارة المالية] لحماية محفظة الدين العام من تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. لكن يبدو أن هذه الإجراءات كانت خجولة وجاءت متأخرة.

وهناك دوافع وراء التمهل في الرد الإسرائيلي في الماضي، أولها الخوف من أثر خفض معدلات الفائدة على ارتفاع أسعار الشقق السكنية، مع أن السبب الرئيس لارتفاع أسعار السكن هو النقص في المشاريع الإسكانية الجديدة. وهناك دافع آخر متمثل في كلفة الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الصعبة في البنك المركزي (أكثر من ٨٠ مليار دولار في آخر العام ٢٠١٣). ويعود هذا الاحتياطي على البنك المركزي بفائدة ضئيلة، في حين أنه في سبيل امتصاص طباعة المزيد من الشواكل (لزوم شراء العملات الصعبة من سوق القطع)، فعليه أن يشتري سندات دين محلية بمعدلات فائدة أعلى.

(*) باحث اقتصادي في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب.

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

ازدياد جباية الضرائب بـ ١ر٧ مليار دولار

أعلنت سلطة الضرائب الإســرائيلية أن مداخيلها في العام الماضــي ٢٠١٣ كانــت أكبر من المتوقع، إذ بلغــت ٦٨ر٧ مليار دولار، بــدلا من هدف متوقع بقيمــة ٦٧ مليار دولار، وكان هذا الفائــض قد بدأ يلــوح في النصف الثاني مــن العام الماضي، وهذا مــا دفع وزارة المالية إلى إلغاء رفــع ضريبة الدخل الذي كان من المفترض أن يكون في مطلع العام الجاري، كما جاء هذا الفائض بموازاة فائض في الميزانية بقيمة ٢ر٥مليار دولار.

وســاهم في زيادة الضرائب، جباية ضريبة على ما يسمى «الأربــاح المحتجــزة»، وهي أرباح بقيمة تزيــد عن ٣٣ مليار دولار حققتها الشركات الإسرائيلية في نشاطها في الخارج في الســنوات الأخيرة، ولكن الشركات احتجزت هذه الأرباح، كــي لا تدفــع عليها ضريبة بنســبة ٢٥٪، وكان قــرار وزارة المالية بأنه في حال أقدمت الشركات على توزيع الأرباح على أصحاب الأسهم، فستفرض ضريبة بنسبة تفوق ١٥٪.

لكن الشــركات امتنعت عن توزيــع الأرباح إلا القليل منها، وأمام هذا الوضع قبلت الحكومة الســابقة برئاســة بنيامين نتنياهو بما يســمى «حل وسط» توصلت له وزارة المالية مع كل تلك الشركات، يقضي بجباية ضرائب بقيمة ٨٠٠ مليون دولار فقط، أي ١٠٪ مما كان يجب جبايته، ولكن لدى التنفيذ ارتفعت الجبابة إلى ٩٣٠ مليون دولار.

كذلك ساهم ارتفاع ضريبة المشتريات في النصف الثاني مــن العام الجاري بنســبة ١٪ اي لتصبح ١٨٪ اضافة إلى رفع ضرائب أخرى على المشــروبات الكحولية والسجائر وغيرها، بزيادة خزينة الضرائب ببضع مئات ملايين من الدولارات.

وبحسب مخطط ميزانية العام الجاري ٢٠١٤، فمن المفترض أن تبلــغ الجباية في العــام الجاري حوالــي ٧٣ مليار دولار، وفق ســعر صرف الدولار الحالي، ويقــول خبراء وزارة المالية إن هــذا الهدف واقعي وقد يتحقــق، بينما يتوقع خبراء في بنك إسرائيل المركزي عكس ذلك، ما يدفعهم للمطالبة برفع ضرائب في ميزانية العام المقبل ٢٠١٥.

٩٣ مليار دولار- الصادرات الإسرائيلية في ٢٠١٣

قالت تقديرات أولية لمعهد الصادرات الإسرائيلي إن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج بلغ في العام الماضي ٢٠١٣ حوالــي ٩٣ مليار دولار، وهذا يعــادل القيمة التي كانت في العام ٢٠١٢، ما يعتبره المعهد جمودا في الصادرات، زاد عليه الهبوط في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، إذ أن المردود من حيث العملة المحلية الشيكل تراجع بنسبة ٢ر٥٪.

ويظهــر من المعطيات اســتمرار التراجع فــي الصادرات إلــى الولايــات المتحدة الأميركيــة بنســبة ٥٪ مقارنة مع العام قبل الماضي ٢٠١٢، بينما ســجلت الصادرات إلى القارة الأوروبية كلها ارتفاعا ملحوظا بنســبة ٥ر١٢٪ وحوالي ٧٧٪ من الصادرات الــى القارة الأوروبية تتجه الــى دول الاتحاد الأوروبي، وشــكلت الصادرات إلى الولايــات المتحدة وأوروبا معا حوالي ٣٢ر٢٪ من اجمالي الصادرات الإســرائيلية، وفي ســنوات خلت كانت هذه النسبة لا تهبط عن ٤٠٪، لكن لهذا التراجع ســببان: الأزمــة الاقتصادية في الــدول المتطورة، واتساع جغرافيا الصادرات الإسرائيلية.

وبحسب تقرير معهد الصادرات، فقد بلغت الصادرات إلى القــارة الأوروبية ١٩ر٨ مليار دولار، منها ١٥ر٣ مليار دولار إلى دول الاتحــاد الاوروبي، بينما كانت الصــادرات إلى الولايات المتحــدة ١٠ر٢ مليار دولار، وآســيا قرابــة ١٠ مليارات دولار، وأميركا اللاتينية ٣ر٨ مليار دولار.

فنادق إيلات تطلب تشغيل عمال من العقبة

ذكرت أنباء في وسائل الإعلام الإسرائيلية في الأسبوع الماضــي أن فنــادق مدينــة إيــلات طالبت الســلطات الإســرائيلية بالســماح لها بتشــغيل مئــات العاملين الأردنيين من مدينة العقبة، بشــكل يســمح بدخولهم وعودتهم إلى بيوتهم يوميا.

وجــاءت هــذه المطالبــة في اعقــاب تضييق الخنــاق على المتســللين الأفارقة إلى إســرائيل، وتراجع أعدادهم بشــكل كبيــر، إذ كانوا يعملــون في هذه الفنادق مــن دون تراخيص عمل بغالبيتهم، وبأجور زهيدة. وبموجب المعطيات الرسمية يعيش في مدينة إيلات نحو ٥ آلاف شــخص من المتســللين الأفارقة، ونحو ألفين منهم يعملون في فنادق المدينة، و١٥٠٠ آخرين يعملون في المطاعم والحدائق وغيرها.

وبحسب ما نشر، فإن مســؤولي «القسم الأردني» في وزارة الخارجية الإســرائيلية، وفي وزارة الســياحة أيضا، معنيون جدا بتشــغيل الأردنيين، في حين أن المخابرات الإسرائيلية العامــة أبلغــت موافقتهــا علــى الطلب شــرط اجــراء كل التفتيشات الأمنية المطلوبة لدخول العاملين.

الأردن يطلب شراء كميات مياه إضافية من إسرائيل

قالــت صحيفة «ذي ماركــر» الاقتصادية الإســرائيلية إن المملكة الأردنية طلبت من إســرائيل شراء ما بين ١٠ ملايين إلــى ٢٠ مليون متر مكعــب من المياه ســنويا إضافة إلى ما تشــتريه بموجب اتفاقية وادي عربة، والكمية الإضافية هي من فائض تحلية مياه البحر في الشركات الإسرائيلية.

وأضافت الصحيفــة أن حاجة الأردن للميــاه تعاظمت في الآونــة الأخيرة على ضــوء تدفق أعداد هائلــة من اللاجئين السوريين على المملكة.

وحسب ما ذكرته الصحيفة، فإن اتفاقية وادي عربة تنص على شــراء الأردن ســنويا ٣٥ مليون متر مكعــب من المياه، بالأســاس من بحيرة طبريــة، ويحرر الأردن ســنويا نحو ٢٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك، وتعيد إسرائيل للمملكة سنويا ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين متر مكعب في أشهر الصيف، إضافة إلى اســتخدام ٧ ملايين متر مكعب يتم استخراجها في منطقة العربة الأردنية، وفي الإجمال فإن إســرائيل تزود الأردن ســنويا ما بين ١٥ مليون إلى ٢٠ مليون متر مكعب من المياه التي تصل إلى البيوت الأردنية.

كما تنص الاتفاقية على أن تجبي إســرائيل سعر التكلفة البالغ ٤ ســنتات للمتــر المكعب، أما الميــاه الإضافية التي يطلبها الأردن، عدا ما تنص عليه الاتفاقية، فإن ســعر المتر المكعب الواحد يقفز إلى ٤٥ سنتا.

المحلل الاقتصادي موطي بسوك في تلخيص للعام ٢٠١٣

الضرائب انخفضت ورصد الميزانيات للتعليم والبنى التحتية تراجع وميزانية «الأمن» تضخّمت!

*نتنياهو أقام لجنة «تراختنبرغ» وتعهد بتنفيذ كل قراراتها بحذافيرها *لبيد ركب موجة الاحتجاجات الشعبية في طريقه إلى الحكومة *اليوم يسير كلاهما جهارا في الطريق المعاكس: يدفعان الحكومة لتقدم خدمات أقل للجمهور، وجباية ضرائب أقل، ويقودان ميزانية الأمن إلى ذروة جديدة*

مطالب حملة الاحتجاج الاجتماعية لم تعد مطروحة في جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية الحالية!

نشــر المحلل في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، موطي بسوك، مقالا موسعا يلخص فيه السياسة الاقتصادية ونتائجها في العام ٢٠١٣، رابطا الأمر بتبعات حملة الاحتجاجات الشــعبية والانتخابات البرلمانية، وشــخص وزير المالية يائير لبيــد، الذي تحدث كثيرا في حملته الانتخابية عن حملة الاحتجاجات الشعبية، بأنــه انقلب علــى كل ما طالبت بــه تلك الحملــة، من خلال السياســة الاقتصادية التــي تبناها وطبقها، وهي أساســا المدرسة التي يتمسك بها بنيامين نتنياهو.

هنا المقال كاملا:

في صيف العام ٢٠١١، خرجت إسرائيل إلى الشوارع، ومئات الآلاف شاركوا في صرخة الاحتجاجات الشعبية، وكان الحدث خارجا عــن المألوف في الجانب الاقتصــادي الاجتماعي في الدولة، فقد احتجت الشــرائح الوســطى العليا في شــوارع المــدن الكبرى على غلاء المعيشــة، وأصيب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالذهول، وأقام بسرعة «لجنة تراختنبرغ»، وتعهد بتنفيذ توصياتها بحذافيرها.

وأقيمت «لجنة تراختنبرغ» من أجل تخفيض غلاء المعيشة في الدولة، ومســاعدة الشــرائح الوســطى، وأيضا الشرائح الضعيفة، على تلبية احتياجاتها الشهرية، ومن أجل زيادة رصد الميزانيات للبنى التحتيــة والتعليم والصحة والرفاه. ونشــرت اللجنة توصياتها خلال شــهرين، ولــم تكن تلك التوصيات ثورية، ولكنها شــملت اقتراحات مفصلة من أجل تغيير سلم الأفضليات.

وقبــل مرور أقل من عام واحد على تلــك الحملة، قرر يائير لبيد، بضغط أصدقائه في شمال تل أبيب و«كفار شمرياهو» و«ســفيون» (مناطق ســكنية للشرائح الميســورة والثرية)، أن يخــوض الانتخابات، ولــم يكن مفاجئا أنه قــرر الاندفاع نحــو الحكومة على متن حصان القضايــا الاجتماعية، وتبنى توصيات لجنة تراختنبرغ كما لو أنها توصياته شخصيا.

حملة الاحتجاج الاجتماعية مُحيت

فــي العامين ونصف العــام الأخيرة، يبــدو أن الكثير من معاني ومغــازي حملة الاحتجاجات الشــعبية قد تلاشــى، والكثير مــن توصيات لجنة تراختنبرغ لم يتم تنفيذه، وفي الأشهر الأخيرة يبدو أن الحكومة تتجه في الاتجاه المعاكس لتلــك التوصيــات، فالماســكين بالمقود، رئيــس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية يائير لبيد، يقولان في الأيام الأخيــرة، ليس بلهجة متلعثمة وإنمــا بصوت جهوري وعلى رؤوس الأشــهاد، إن وجهتهما في السنوات القليلة المقبلة ستكون نحو حكومة صغيرة تقدم للجمهور خدمات أقل، أي تعليــم أقل، وبنى تحتية أقل، ورفاه أقل، وصحة أقل، وتبرير ذلك أن الحكومة ستجبي ضرائب أقل، وهذا عكس ما طرحته لجنة تراختنبرغ.

وبطبيعــة الحال فــإن نتنياهو ولبيد لــم يخترعا الدولاب، ففي العالــم يقوم نموذجان نقيضان، حكومة واســعة على شاكلة الدول الاسكندنافية في غالبية العقود الأخيرة، وهي تقدم خدمات واسعة للجمهور ولكنها تجبي ضرائب عالية، ونموذج الحكومة الضيقة، التــي تقدم القليل من الخدمات وتجبي ضرائب أقل.

وفي العقــود الأولى لإســرائيل، ذهبت الدولــة في اتجاه أقرب للنموذج الأول، أي الحكومة الواسعة، بينما في العقود الأخيــرة تقترب إســرائيل مــن النموذج الثانــي: الحكومة الضيقــة. وهذا التغييــر تلقى دفعة قوية، فــي إطار خطة اســتقرار الاقتصاد في العــام ١٩٨٥، ودفعة أخرى قوية بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ في فترة ولاية نتنياهو كوزير للمالية في حكومة أريئيل شارون.

خيار الحكومة الضيقة

اختار نتنياهو ولبيد عن سابق معرفة، في الأشهر الأخيرة، تبني نموذج الحكومــة الضيقة، وهذا الأمر جرى الإعلان عنه رســميا في جلسة الحكومة التي عقدت في يوم الأحد الأخير من العام المنصرم ٢٠١٣، حين أقرت الحكومة حجم مصروفها للعــام المقبل ٢٠١٥، وقدم مبررات مشــروع القــرار نتنياهو ولبيد، فأقرت الحكومة الأمر، وبذلك، فإن ميزانية العام ٢٠١٥ ســترتفع بنسبة ٢ر٦٪ عن ميزانية العام ٢٠١٤، وليس بنسبة ٤٪ كمــا كان مخططا، وإلــى جانب ذلك لن يتــم رفع جديد للضرائب في العام المقبل، على الأقل كما أقر حتى الآن.

ومنــذ الآن، فإن الحكومة ســتقدم أقــل، ولكنها لن تجبي ضرائــب أكثر، ولن تــزداد الميزانية بنســبة ارتفــاع النمو الاقتصــادي وإنما أقل، بينما ستســتخدم الحكومة الفائض في الميزانية والضرائب لتقليص الدين العام، إذ أن الحكومة وضعــت هدفا لها يقضي بتخفيض الدين العام إلى نســبة ٥٠٪ من مجمل الناتج العام، بدلا من نسبة ٦٠٪ المتبعة في دول الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للمداخيل من الغاز والكنوز الطبيعيــة، التي مــن المفترض أنها تابعة لــكل الجمهور، فسيتم خزنها «في خزينة الثراء» للمستقبل.

إن نتنياهو ولبيد من أنصــار الاقتصاد المحافظ اليميني، الذي يلــوّح بالحكومــة الضيقــة، فاليوم تصــل الميزانية الســنوية العامة إلى نحــو ٤٠٪ من الناتج العــام، ومن بين الدول المتطورة، فــإن ميزانية كوريا الجنوبية فقط تقل عن هذه النسبة، وفي الولايات المتحدة النسبة شبيهة بالنسبة في إســرائيل، أما في باقي الدول فإن النســبة أعلى بكثير، ما يعني أن الجمهور في إســرائيل يتلقــى خدمات أقل من الخزينة العامة، مقارنة بباقي الدول المتطورة.

وعدا ذلك، وبما أن قسما كبيرا من الميزانية يصرف على احتياجات الأمن، الجيش وجهازي المخابرات «الموســاد» و«الشــاباك» وحرس الحدود، وبشكل أكبر من باقي الدول، خاصة الدول المتطورة، لذا فإن الميزانية من حيث نسبة الصرف المدني تقل بنســبة كبيرة عــن ٤٠٪، ورأينا أنه حتــى بعــض الاقتصادييــن المحافظين في إســرائيل اشــتكوا في الآونة الأخيرة من أن حكومة إسرائيل أضيق من اللــزوم، وحتى قبل أن تقلص الحكومة نســبة زيادة ميزانية ٢٠١٥.

وبحســب خبراء قســم الميزانيات فــي وزارة المالية، فإن تعديل نسبة زيادة الميزانية سيجعل الميزانية العامة في العام ٢٠١٥، تســاوي ٣٩٪ من الناتج العام، وبتقديرات خبراء اقتصاد آخرين فإن هذه النسبة ستقل مستقبلا أكثر.

ونرى أن بنك إســرائيل اتجه في الســنوات الأخيرة يدا بيد مع وزارة المالية، ولذا فإن البنك يعد صاحب موقف اقتصادي شــبيه، وعرض البنك فــي الأبحاث الأخيرة موقفا مســتقبليا، وطلب رفع ميزانية ٢٠١٥ بنســبة ٣٪، بينما بدأت وزارة المالية الأبحاث بطلب رفع الميزانية بنسبة ١ر٨٪ فقط (كما كان قائما حتــى العام ٢٠١٠). ومعنى أن يتم رفع ميزانية ٢٠١٥ بنســبة ٦ر٢٪ عن العام ٢٠١٤، أن ميزانية ٢٠١٥ ستقل بقيمة ٨ مليارات شيكل (٢ر٣ مليار دولار)، وهذا سيكون بعد تقليصات مكثفة في ميزانيتــي العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وبعــد عامين من زيادة العبء الضريبي في إسرائيل بشكل غير مسبوق.

دائما توجد أموال للأمن

لقــد وعد نتنياهو ولبيــد جهاز الأمن بأنه لــن يعاني من انتقال الحكومة من حكومة واســعة إلى ضيقة، لأن ميزانية الأمن لن تتقلص، فقد أوصت لجنة تراختنبرغ قبل نحو عامين بتقليص ميزانية الأمن في العام ٢٠١٢ بنحو ٢ر٥ مليار شيكل (٧١٤ مليون دولار)، وصادق نتنياهو في حينه على التوصية، كما أن مدير عام ديوان رئاسة الحكومة في حينه إيال غباي، الــذي كان عضوا فــي لجنة تراختنبرغ، تحمّــس كثيرا لهذا القرار، الــذي تبنته الحكومة أيضا بدعم من وزير المالية في حينه يوفال شتاينيتس.

إن ميزانية الأمن في العام الجاري ٢٠١٤ ســتزداد وستصل بدعم نتنياهو إلى رقم قياسي غير مسبوق على مر السنين، وهــذا بعد أن مرّرت وزارة المالية في لجنة المالية البرلمانية مشــروع قرار لتحويــل ١ر٥ مليار شــيكل (١ر٤٥ مليار دولار) إضافية لميزانية الأمن في العام الجاري، وســيتم تخصيص ٥٤٪ مــن ميزانية الأمن في العام ٢٠١٤ للقوى العاملة، رواتب وتقاعد وغيرها، وليس للقتال وتعزيز القدرات.

وفي العام ٢٠١٥ ســتكون ميزانية الأمــن أكبر من ميزانية ٢٠١٤ عدديا ونســبيا، ما يعني أن تقليــص الميزانية العامة في العام ٢٠١٥ بقيمة ٨ مليارات شــيكل سيكون من نصيب الميزانيات المدنية، كما جرت العادة على مر السنين.

نتنياهو ولبيد ليســا وحدهما، بل كل القيادة الجديدة في وزارة الماليــة، مثل المديرة العامــة ياعيل اندوران ورئيــس قســم الميزانيات أميــر ليفي ومدير ســلطة الشــركات الحكومية أوري يوغيف، تعمل بتفكير واحد، ولذا ليس صدفة أنهم يعملون هناك (في وزارة المالية)، وبالمناســبة هم كانوا هناك أيضا في جولة التقليصات الســابقة في ميزانية الحكومة في بداية العقد الماضي مع نتنياهو.

الأسعار مستمرة في الارتفاع

صحيح أن الحكومة ألغت في الأســابيع الأخيرة رفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪ إلى ٢٪ لكل الجمهور، إذ كان من المفروض أن يدخل رفع الضريبة حيز التنفيذ في مطلع الشهر الجاري، كانــون الثاني، ولكن هذا فقط نقطــة في بحر، ففي المقابل هناك سلسلة طويلة من الضربات التي سيشعر بها الجمهور ابتداء من مطلع العام الجاري. فمثلا، لن يتم تعديل التدريج الضريبي في مطلع الســنة، كما لن يتم رفع نقاط الاستحقاق الضريبي كما هو متبع ســنويا (وهذا بحد ذاته يشــكل رفعا غير مباشــر للضريبة)، وهذان الإجراءان وحدهما سيضيفان لخزينة الضرائب نحو ٩٠٠ مليون شــيكل (٢٥٧ مليون دولار)، ما يعني أيضا تآكل رواتب العاملين بنسبة ١ر٨٪.

وســترتفع ضريبة الشركات من ٢٥٪ إلى ٥ر٢٦٪، وسترتفع أسعار تذاكر المواصلات العامة بنسبة ٤ر٧٪، ما يضر أساسا بمســتخدمي المواصلات العامة، وهم من الشرائح الوسطى والفقيرة والضعيفة، وهذا بعد أن كانت الحكومة قد رفضت طلب وزير المواصلات يســرائيل كاتس تأجيل رفع أســعار المواصلات العامة من أجل تشجيع استخدامها.

وكذا أسعار الوقود ارتفعت ببضعة قروش، وهذا ليس كل شــيء، فضريبة المسطحات سترتفع هي أيضا بنسبة ٣ر٤٪، كما سترتفع أسعار الكهرباء في شهر نيسان.

لماذا لا يزداد عرض البيوت؟

وعلينا ألا ننســى حكاية أســعار البيــوت، فعلى الرغم من إجراءات الحكومة وبنك إســرائيل، فإن أسعار السكن تواصل ارتفاعها، إن كان لدى شراء بيوت أو استئجار بيوت، وثمة أمر واحد نســي أن يفعله رئيس الحكومة ووزير المالية ووزارته والحكومــة كلهــا، وهو مكتوب في الســنة الأولى لدراســة الاقتصاد، وهو زيادة عرض البيوت، كما فعل رئيس الحكومة الأســبق أريئيل شارون بنجاح في ســنوات التسعين، حينما واجهت إســرائيل فيضا من مليون مهاجــر من دول الاتحاد السوفياتي السابق ومن أثيوبيا.

ولذا، فإنه باســتثناء إعلان الوزير لبيد ووزير الزراعة يائير شمير عن تخفيض أســعار الحليب ومنتوجاته بنسبة ١ر١٪، فلن يكون لنا عزاء آخر في مسألة الأسعار.

إن لبيــد الذي يقول في أربع جمل من أصل كل خمس جمل في أي خطاب جماهيري أنه مهتم بالشــرائح الوسطى يقوم في كل أربعة إجراءات من أصل خمســة إجــراءات بعكس ما يقول بالضبط، فمن دخل إلــى الحكومة بصوت جهوري عال علــى أكتاف حملــة الاحتجاجات الشــعبية، اهتم خلال عام تقريبا من عمله بأن يشــطب كليا توصيات لجنة تراختنبرغ، وأكثر من هذا، فهو ونتنياهو يعملان على شــطب الإنجازات الاقتصادية الاجتماعية التي حققتها كل حكومات إسرائيل على مر الأجيال، وسيفعلان ما هو أكثر من هذا.

ثلاثة ملايين سائح في إسرائيل خلال العام ٢٠١٣ بارتفاع بنسبة ٣٪

* عدد الذين دخلوا إلى إسرائيل العام الماضي ٥ر٣ مليون زائر يشكلون ارتفاعا بنسبة نصف بالمئة * ارتفاع نسبة الداخلين عبر الجو بـ ٤٪ وانخفاض بنسبة ٦٪ عبر البر بسبب الانخفاض الحاد في أعداد الداخلين من معبر طابا مع سيناء *

قــال تقرير مكتــب الإحصاء المركزي الإســرائيلي إن عدد السياح في إسرائيل شــهد في العام الماضي ٢٠١٣ ارتفاعا بنسبة ٣٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢، إذ بلغ عدد السياح وحدهم ٣ ملايين ســائح، بينما بلغ عدد الزائرين (بما يشمل السياح) في العــام الماضي ٥ر٣ مليون شــخص، ما يشــكل ارتفاعا بنسبة نصف بالمئة عن العام ٢٠١٢.

ويقــول التقرير إن عدد الســياح الأجانب الذين أمضوا في إسرائيل أكثر من ٢٤ ســاعة مع مبيت، بلغ في العام الماضي ٢ر٩٦٢ مليون ســائح، وهذا بارتفاع بنسبة ٣٪، بينما بلغ عدد الســياح ليوم واحد، أي الذين يدخلــون ويغادرون في نفس التاريخ، ٥٧٨ ألفا، وهذا يشكل انخفاضا بنسبة ٦٪ عن العام ٢٠١٢، ولكنه يبقى أعلى من العام ٢٠١١، بنسبة ٦ر٦٪.

وتعزو إســرائيل هذا التراجع في أعداد السياح ليوم واحد للتطــورات الجاريــة في مصر، إذ شــهدت في العــام ٢٠١٢ اســتقرارا ما، ثم تفجــرت الأوضاع مجددا، مــا أوقف جولات بحرية بالأســاس، إذ تكون مصر ضمن الرزمة السياحية، كما أن الهبوط الحاد الذي شــهده معبر طابا مع صحراء ســيناء بالقــرب من خليج العقبة ســاهم في هذا التراجع. وحســب التقريــر، فإن القطاع الأكبر الذي يســتخدم الســياحة ليوم واحد، وخاصة عن طريق البحر، هم الروس، الذين وصل منهم ١٠٦ آلاف سائح.

وقد شهدت الســياحة إلى إسرائيل قفزة كبيرة ابتداء من العام ٢٠٠٨، حينما تخطت لأول مرة ثلاثة ملايين سائح وزائر، ثــم تراجعت قليلا في العــام ٢٠٠٩، لترتفع من جديد إلى ما فوق ثلاثة ملايين ســائح وزائر في الســنوات اللاحقة، وكان العــام ٢٠١٣ الماضــي عام ذروة جديدة، وبشــكل خاص في أعداد سياحة المبيت.

وتشكل الولايات المتحدة الأميركية الرافد الأكبر للسياحة إلى إســرائيل، إذ بلغ عدد الأميركيين ٦٢٣ ألف سائح وزائر، بارتفاع بنسبة ١٪ عن العام ٢٠١٢، بينما ارتفعت السياحة من روسيا بنسبة ٣٪ وبلغت ٦٠٣ آلاف، وتحل فرنسا في المرتبة الثالثة، وقد وصل منها ٣١٦ ألف ســائح بارتفاع بنسبة ٥٪، ثم ألمانيا- ٢٥٤ ألف ســائح بزيــادة ٦٪، والمملكة المتحدة- ٢١٧ ألفا بزيادة ٥٪، وإيطاليا- ١٦٠ ألفا بزيادة بنسبة ٣٪.

في المقابل، فقد ســجل خروج حملة الجنسية الإسرائيلية إلــى الخارج في العــام الماضــي ٢٠١٣ ذروة كبيــرة، إذ بلغ عددهم ٤ر٨ مليون شخص، بارتفاع بنسبة ٩٪ عن العام ٢٠١٢ الذي غادر فيه ٤ر٣ مليون شخص، وكانت الذروة السابقة قد تم تســجيلها في العام قبل الماضــي ٢٠١١، حينما غادر ٤ر٤ مليون شخص إلى الخارج.

ويقول مكتــب الإحصاء إنه منذ العــام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٣ ارتفع عدد المســافرين إلى الخارج بنســبة ٣٤٪، وهذا يشكل ضعفي نسبة الزيادة السكانية في نفس الفترة.

ومــن المعطيات الأخرى التي نشــرت، أن ٢٧٪ من ســفر حملة الجنســية الإســرائيلية إلى الخارج كان في شــهري الصيف، تموز وآب، كما أن ٤٠٠ ألف من المســافرين غادروا عبر المعابر البرية، بما فيها معبر جســر الملك حســين في الضفة المحتلة.

عشرة أعوام على الإطاحة بصدام حسين

جوهر التغيير الذي حدث في الولايات المتحدة...

بقلم: أمنون لورد (*)

تقدّم الأعوام العشـرة المنصرمة منذ الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، نظرة تأملية مرعبة حول ما جرى في الشـرق الأوسـط منـذ ذلك الحين، وليس أقل مـن ذلك، حول ما حدث فـي الولايات المتحدة الأميركيـة. من الصعب أن نتصور الآن كيف تجمع قبل عشـرة أعوام فقط أولئك المراسلون الصحافيون الذين يبدون حاليا إعجابهم بالرئيس باراك أوباما، وتبادلوا الضحك مع دونالد رامسـفيلد الذي كان أشـبه بالممثل (الأميركي) كلينت إيستوود في دور وزير الدفاع.

لم يأت الهجوم الأميركي (على العراق) بصورة مفاجئة، غير أن مجرى الهجوم والحرب انطوى على مفاجأة مثيرة. فقد رفضت تركيا في ذلك الوقت التعاون مع الأميركيين (في الحرب) مما اضطرهم إلى التخطيط لكل الحملة العسـكرية من دون امتلاك أفضلية الانقضاض الجوي من كافة الاتجاهات والاجتياح البري للعراق من الشمال والجنوب.

بدأت الحـرب في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ بهجوم جوي مخيف لا يمكـن، حتى للذين لا يتمنون الخير للعراقييـن، وخاصة لصدام حسـين، إلا أن يهتز بدنهم له، وقد أطلـق الأميركيون على ذلك الهجوم «الصدمة والرعب». على مدى بضعة أيام اهتزت شاشات التلفزيون في العالم كله إزاء وميـض ولهب عمليات القصف الجوي الضخمة التي تعرضت لها بغداد. بعد ذلك اكتسـحت الفرق العسـكرية الأميركية المدرعة العاصمة العراقية، لتعرض على إثر ذلك صور الانتصار، وإسقاط التمثال الضخم للرئيس صدام في قلب بغداد.

شـعر رامسـفيلد والرئيس جورج بوش أن ما حدث برهن على صحـة وجهة نظرهما، بعدما كانت قيادات الجيش الأميركي وأوسـاط المعلقين والخبراء العسـكريين في وسائل الإعلام، قـد ادعت بأن حجم القـوة الأميركية التي خصصت للقيام بالحملة أقـل من اللازم. فقد جرت محاولة لكبح الحرب بدعوى أن القوة العسكرية اللازمة لاحتلال العراق أكبر بكثير مما يستطيع الجيش الأميركي حشـده في تلك الفترة. غير أن الجيش الأميركي الحديث، والمواكب للعصر الديجيتالي، أظهر قدرة حركة سريعة، وقدرة على الانقضاض السريع على الأهداف وتدميرها، فيما بدا الجيش العراقي التقليدي عاجزا تماما عن مواجهة الهجوم الأميركي.

بعد ذلك بدأت عمليات البحث والتفتيش اليائسـة عن ترسانات الأسلحة الكيميائية، والتي شـكلت في المحصلة الذريعة لغزو العراق وقتئذٍ، ولموافقة الأمم المتحدة على إقامة ائتلاف الحرب بزعامة الولايات المتحدة.

فـي الأول من أيار (٢٠٠٣) أطلق الرئيس بوش تصريحا آخـر من تصريحاته المقتضبة بروح لهجة (بطل أفلام الكاوبوي الأميركي الشـهير) جون واين، وكم هائل من الأفلام السـينمائية عن الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ، حيث أعلن بوش قائلا: «نفذت المهمة»، وذلك في تصريح أدلى به من على ظهر حاملة الطائرات «لينكولن».

فـي العام ٢٠٠٣، كان لاسـم «لينكولن» وقع آخر مختلف عن لينكولن الأصلي، الذي يشـكل حاليـا مصدر إلهـام للرئيس باراك أوباما. فالرئيس الأميركـي الحالي، الذي لم يكن في ذلك الوقت قد انتخب حتى لعضوية مجلس الشـيوخ، كان من بين الشخصيات القليلة في الولايات المتحدة التي عارضت بشدة الحرب على العراق.

بعد مرور سبعة أشـهر، أي في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٣، ألقي القبض على الديكتاتور العراقي الهارب. وبعد القبض على صدام حسـين، أعلن الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر: «سيداتي سـادتي، إنه في قبضتنا»، وعرف الجميع من هو المقصود. فقد شكل القبض على صدام، ومن ثم إعدامه شـنقا، بديلا غير مكلف لعدم العثور على أسلحة دمار وسلاح كيميائي في العراق. وقد رسـخ مشـهد إعدام صدام في الأذهان صورتين: صورة طبيب الأسنان وهو يتفحص فم الديكتاتور المطاح به بواسطة فانوس وإزميل، وصورة صدام والحبل يطوّق عنقه.

غيـر أن ما يبرر الحديث عن القبض على صدام حسـين وإعدامه، هـو ما يمر به حاليا العراق في السـياق الشـرق أوسـطي الرحب. فقد تطرق الجنرال (ديفيد) بترايوس، الذي يعتبر أحد الأبطال الإيجابيين القلائل لحرب العراق، لهذه المسـألة الأخيرة في مقال مسـهب نشـر في مجلة «فورين بوليسـي» بقولـه: «الأخبار الواردة من العراق تبدو مـرة أخرى مقيتة ومحبطة». وأضاف الجنـرال الأميركي «إن عودة منظمة القاعدة، التي كانت تلفظ أنفاسـها الأخيرة في نهايـة عملية التعزيز في العام ٢٠٠٨، إلى الحياة مجددا في العراق، أدت إلى تصاعد ملموس في الإرهاب الإثني - العرقي - في بلاد الرافدين» .

على الرغم من ذلك، فإن حقيقة أننا نسـمع مرة أو مرتين في كل أسـبوع عن هجوم تفجيري كبير في أحد التجمعات السـكانية، أو في مسـجد أو مكان مقدس هنا وهناك (في العراق)، لا تدل على وقوع عمليات سـفك دماء بالحجم الذي صاحب العراق منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣، وحتـى انتهاء حملـة « التعزيز» الأميركية التي قادها الجنـرال بترايوس، ومن ثم بعد قدوم أوباما للبيت الأبيض.

ففي أشـهر معينة، مثلا في تشرين الأول العام ٢٠٠٦، وصل عدد القتلى إلى حوالي ٣ آلاف قتيل بالمتوسـط، وقد شعر الأميركيون وقتئذ بالجزع والخوف، حين سجل سقوط حوالي ١٠٠ قتيل في الشـهر في صفوف قواتهم في العراق. لكن في المحصلة، يمكن القول من ناحية عدد القتلى إن حرب العراق كانت أبعد من أن تقارن بحرب المستنقع الدموي في فيتنام.

مع ذلك، فإن التقارير التي نشـرت عن أعمال التعذيب للأسـرى والمعتقلين في سجن «أبو غريب»، ومن ضمن ذلك أعمال وممارسـات التنكيل الجنسـي بالمعتقلين، أخذت تضعف في تلـك الفترة من تأييد الرأي العام الأميركي للحرب في العـراق. غير أن المفاجأة الكبرى التي واجهها الأميركيون، تمثلت في البنية الإثنية للعراق، والتي تكشفت فجأة في سلسلة طويلة ومسـتمرة من الهجمات الإرهابية المتبادلة بين الشـيعة والسنة، فيما كان الوحيدون الذين تحلوا بالنعومة جراء سـقوط العراق هم الأكراد. ويتمتع حاليا إقليم كردسـتان (في شـمالي العراق) من ناحية عملية، بحكم ذاتي أقرب إلى استقلال سياسي غير معترف به وغير معلن.

في العام ٢٠٠٦، نشـأت أزمة أرغمت الرئيس بوش على الحسـم والاختيار، حيث عين جيمس بيكـر والسـيناتور لي هاملتون لتقصي الوضـع في العراق وتقديم توصياتهما. وفي شـهر كانون الأول من نفس العام قدم الطاقم الذي ترأسـه وزير الخارجية الأميركي الأسـبق (بيكر) اسـتنتاجاته، ومن بين ما أوصى به على سـبيل المثـال، فتح قناة تقـارب ثنائية الاتجاه مع السـوريين والإيرانيين (مع دمشـق و طهران). وأوصى بيكر بإشراك سورية بشار الأسد وإيران أحمدي نجاد، في إعادة الاستقرار إلى الساحة العراقية والنظام المنهار، في خضم وقوع عمليات ذبح جماعية. وإذا كانت تلك الخطة تذكر بشيء مما يحدث حاليا، فليس ذلك مصادفة. لكن في خضم انعدام الاسـتقرار الإقليمي والسياسة الأميركية المراوغة والمتقلبة، ظلت نقطة واحدة مستقرة، وثابتة وهي: إسـرائيل. كانت الخطة تقضي بممارسة الضغط على إسرائيل لتقديم تنـازلات لإتاحة المجال أمام فتح الأبواب أمام مشـاركة سـورية وإيران فـي مؤتمر للمصالحة والاستقرار في العراق. وقد كان في بنك تنازلات إسرائيل- لصالح الأميركيين - وقتئذٍ، حسابان اسـتراتيجيان: هضبة الجولان والسـلطة الفلسـطينية. ويتضح أن الضغـوط لإعادة الجولان استهدفت مساعدة الأميركيين في العراق، أكثر مما استهدفت «إخراج سورية من محور الشر». لكن سورية التي كانت من المفروض أن تكون عامل استقرار، أضحت حاليا عاملا لا يستطيع أحد إعادة الاستقرار إليه. فسورية والعراق على حد سواء يعانيان اليوم من انهيار.

غير أن الرئيس بوش لاحظ نقاط الضعف في خطة بيكر، وطلب من الجنرال جاك كين بأن يعد لـه خطة بديلة والتي تمثلت في خطة (حملة العزة والتعزيـز) التي قادها الجنرال بترايوس بنجـاح غير متوقع، إذ أعادت الاسـتقرار والهدوء نسـبيا إلى العراق حتى تولـي باراك أوباما للرئاسـة. لكن أوباما أعلن منذئذٍ عن موعد نهائي لانسـحاب القوات الأميركية من العراق، ما أفضـى إلى تجـدد وتصاعد الصراع الداخلـي، وإلى تحول إيران إلى قـوة فاعلة ومتنفذة في العراق.

إن الوضـع الجديد يفـرض على القوتين المتضررتيـن من الصفقة الكبيـرة بين الولايات المتحدة وإيران، السـعودية وإسرائيل، إقامة تعاون وثيق فيما بينهما، على أن يكون الاتجاه توطيد علاقة متينة مع الأكراد المطلين على القوس الشـيعي الذي يحيط بإسـرائيل. إن في مقدور السـعودية وإسـرائيل والأكراد أن يشـكلوا معا عامل كبح واحتواء لإيران، وذلك على حساب العراق بطبيعة الحال.

(*) صحافي إسرائيلي. ترجمة خاصة.

الليكود بات في خانة اليمين الأشد تطرفا!

* اليمين المتشدد الذي تمرّد على زعيمه «القديم» في الليكود أحكم قبضته على الحزب كليا *
* الليكود يفرض على نفسه التخلي عن أصوات «الوسط» و«اليمين المعتدل» لينافس لاحقا أساسا في قطاع المستوطنين * نتنياهو داعم من وراء الكواليس لقوة اليمين المتشدد*

كتب برهوم جرايسي:

غيّب الموت هذا الأسبوع رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شـارون، صاحب الدور الأبرز في اقامة حزب «الليكود» في العام ١٩٧٣، وقائد الانشقاق الأكبر فيه بعد ٣٢ عاما على تشكيله، على خلفية خطة إخلاء مسـتوطنات غزة، إذ جوبه بتكتل يميني متشدد تمرّد عليه في الكنيسـت بعد أن كان سـنده في الحزب، ليتلقى «الليكود» بعد ذلك ضربـة قاصمة في العام ٢٠٠٦، سـرعان ما اسـتفاق منهـا ليعود إلى الحكـم في ٢٠٠٩، مسـتمرا بعد انتخابات مطلع عـام ٢٠١٣، لكن اليوم بـات واضحا أن نواة التمرد على شـارون باتت هي الحزب كله، كما بات الليكود المنافس الأكبر لأشـد أحزاب اليمين تطرفا، بعد أن شطب كل الفوارق ولو كانت طفيفة بينه وبين أحزاب التطرف، ومشاريع القوانين التـي يبادر لها نواب الليكود ومـدى التأييد لها تعكس صورة الحزب «الجديدة».

لمحة قصيرة

عمل حزب «حيروت» اليميني المتشـدد بزعامـة مناحيم بيغن، في العـام ١٩٧٣، على تشـكيل تحالـف يميني ضم اليـه أحزابا يمينية صغيـرة، لكن عزّاب هذا التحالف، الذي بات أسـمه الليكود (التكتل)، كان الجنرال أريئيل شـارون، الذي خلع البزّة العسكرية في ذلك العام وانخرط في السياسـة، إلا أنه في حرب أكتوبر ذات العام تم استدعاؤه للجيش مجددا ليكون من قادة الحرب.

وفـي اليوم الأخير من ذلك العام جرت الانتخابات البرلمانية الثامنة، ونجـح الليكود في أن يحقق ٣٩ مقعدا، بعـد أن كان لحزب حيروت في الانتخابـات التي سـبقت (العام ١٩٦٩) ٢٦ مقعدا، لكن شـارون النائب الجديد في الكنيسـت لم يصمد لأكثر من عام، حتى غادر الكنيسـت ومن ثم غادر صفوف الحزب، وبات مستشـارا سياسيا لرئيس الحكومة آنذاك إسـحق رابين، ثم عاد شارون إلى الكنيست من خلال حزب جديد أطلق عليه «شلوم تسـيون» وحصل في انتخابات ١٩٧٧ على مقعدين، ولكن فور انتهاء الانتخابات انضم هذا الحزب إلى كتلة حزب «الليكود» الذي بات حاكما ليحصل شارون على حقيبة الزراعة.

وكان التيار المسـيطر على حـزب الليكود هو حـزب حيروت بتياره الأيديولوجي التقليدي المتشـدد، وبقيـادة بيغن، وكل من انضم إلى هذا الإطار السياسـي انصهر فيه سياسـيا أيضا، وكذا أيضا بالنسبة لشارون، الذي احتل المراتب الأولى في لائحة الحزب في انتخابات العام ١٩٨١، وحصـل على حقيبة الدفاع في حكومـة بيغن الثانية، وبعد عام قاد الحرب على لبنان.

وكان شـارون «العضو العاق» فـي الحزب على مر سـنوات الثمانين والتسـعين، في سـنوات رئاسة إسـحق شـامير ومن بعده بنيامين نتنياهو، وقاد سلسلة من القلاقل و«فجّر» مؤتمرات واجتماعات مركزية، وكان هو رمز التيار اليميني المتشـدد، وخاصة في منتصف سـنوات التسـعين، حينما بدأت تتغلغل في صفوف الحـزب مجموعات كبيرة من المسـتوطنين وناشـطين من اليمين المتطرف، بهدف المشاركة في الانتخابات الداخلية للحزب لاختيار لائحة الحزب البرلمانية، وأيضا للتأثير على تركيبة هيئات الحزب، وكان شارون يرتكز على هذا التيار الذي أوصله إلى رئاسة الحزب في العام ١٩٩٩.

إلا أن شـارون ظهر كمن ينقلب على التيار اليميني المتشدد، حينما بـادر إلى خطة اخلاء مسـتوطنات قطاع غزة في العـام ٢٠٠٤، فالتيار اليميني بقي يذكر لشـارون مقولته الشهيرة حينما وصل إلى كرسي رئاسة الحكومة: «ما نراه من هنا (رئاسة الحكومة) مختلف عما كنا نراه من هناك (ميدانيا)»، وكان تلميحا لمتغيرات سياسية لديه.

واعتقد هذا التيار أن شـارون يُطلّق قطاع غزة كبداية لانسحاب أكبر من الضفـة الغربية، رغم أن الخطة كانت واضحة منذ البداية، وتهدف إلى اعادة انتشـار جيش الاحتلال حول القطاع، وتشديد القبضة على الضفة الفلسطينية المحتلة.

ونجح شارون بشخصيته الكاريزماتية في أن يقود انشقاقا كبيرا في حزب الليكود، في تشـرين الثاني ٢٠٠٥، فانسـحب معه نصف الكتلة البرلمانية تقريبا، ليشكل حزب «كاديما» الذي انضم له ثلاثة نواب من حزب «العمل» من بينهم الشخصية التاريخية فيه شمعون بيريس.

وقبل العودة للمحور الأسـاس، التيار اليميني المتشدد في الليكود، علينا الإشـارة إلى أن غياب شـارون عن قيادة حـزب «كاديما» بعد ٤٧ يوما من تشكيله، سـاهم في شكل بلورة الحزب لاحقا وعدم ثباته في الساحة السياسية، رغم الفوز الذي حققه في انتخابات ربيع ٢٠٠٦.

التيار المتشدد يسيطر كليا

في انتخابـات ٢٠٠٦ تلقى حزب الليكود برئاسـة بنيامين نتنياهو ضربـة قاصمة بهبوطه إلى ١٢ مقعدا بعد أن حصل في انتخابات ٢٠٠٣ علـى ٣٨ مقعدا، في حين حصل حزب «كاديمـا» على ٢٩ مقعدا، ولكن الليكود اسـتفاد كثيرا من ضعف أداء «كاديما» وخاصة ضعف رئيسه إيهـود أولمرت، ونجح الليكود في العودة إلى الحكم قويا نسـبيا، في انتخابات العام ٢٠٠٩، بكتلة من ٢٧ نائبا.

لكـن قبل تلك الانتخابات عرف نتنياهو أنه بحاجة إلى جذب أسـماء لامعة في الحلبة الإسـرائيلية، منهم أعضاء ليكود سابقين، وجنرالات في الجيش، من أجل ضمان عودة الحزب إلى الحكم، فرأينا عودة بنيامين بيغن، اليميني الأيديولوجي المتشدد، ودان مريدور، الذي كان محسوبا على تيار «الاعتدال»، كما انضم رئيس هيئة الأركان الأسـبق موشـيه يعلون، والجنرال الاحتياط يوسي بيلد، وغيرهم.

وهذه الأسـماء يضاف اليهـا نواب آخرون في الليكـود أضفت على الحـزب وكتلته البرلمانيـة انطباعا وكأن فيه تعددية مـا، وبامكانها أن تسـتقطب الأصوات من جمهور «الوسـط»، خاصة وأن هذه الأسماء ضمها نتنياهو إلى حكومته بحقائـب مختلفة، ولكن في المقابل كان التيار اليميني المتطرف كليا يتعـزز أكثر فأكثر، وبدعم نتنياهو من وراء الكواليس.

وفـي أواخـر العـام ٢٠١٢، فـي الانتخابـات الداخليـة التمهيدية للانتخابـات البرلمانية (التي جرت مطلع العـام ٢٠١٣)، تنّكر نتنياهو لكل تلك الشـخصيات ذات المكانة الشـعبية، وترك السـاحة للتيار اليميني المتشـدد ليطيح بها، ولم تحصل الشخصيات على مكان في اللائحة، مثل بيغن ومريدور، وأيضـا النائب ميخائيل ايتان، وفلت من هذه المصيدة من كان رئيسـا للكنيسـت رؤوفين ريفلين، ولكن بعد الانتخابـات منـع نتنياهو بقاءه فـي منصبه، رغم مواقفـه اليمينية المتشددة، ولكنه في نفس الوقت أيديولوجي له مواقف مغايرة بشأن التعامل مع المواطنين العرب.

ووصلت إلى الكنيسـت كتلـة برلمانية هي الأشـد تطرفا في تاريخ الليكود، أو كما ورد في مقال سابق هنا فإن هذا اليمين متطرف منفلت، لا تضبطه أية مقاييس أيديولوجية، بل يتبع أسلوب الحرب المفتوحة على جميع الأصعدة، وضد جميع الجهات التي تختلف مع تطلعاته.

ولدى تشـكيل حكومته، عرف نتنياهو أنه سيكون في مأزق سياسي أمـام الحلبة الدولية، إذا ما اعتمد تركيبـة لائحته حزبه البرلمانية في توزيع الحقائـب، بمعنى توزيعها على من احتلـوا أماكن متقدمة، إذ جلهم من ذلـك التيار، وغالبيتهم حديثة العهد في السياسـة، ولذا رأينـاه يبقي على عـدد من الوزراء مـن الحكومة السـابقة، بينما وزع مناصب بدرجة أقل على الفريق الأشـد تطرفـا، مثل نائب وزير الدفاع دانـي دانون، ونائب وزيـر الخارجية زئيف إلكيـن، ونائب في ديوان رئاسة الحكومة أوفير أكونيس، ونائبة الوزير تسيبي حوتوبيلي، وسلّم النائب ياريف ليفين رئاسـة الائتلاف، والنائبة ميري ريغف رئاسـة لجنة الداخلية.

النهج البرلماني

تضم كتلـة حزب «الليكود- بيتنا» حزبي الليكود و«إسـرائيل بيتنا» وللحزبين ٣١ نائبا، منهم ٢٠ نائبا لحزب الليكود، و١٩ نائبا منهم حصلوا على مناصب وزارية وبرلمانية، أي باستثناء ريفلين، ولكن ١٤ نائبا منهم في وظائف لا تسـمح لهم بطرح مبادرات قوانين، وهم رئيس الحكومة والوزراء ونوابهم ورئيس الكنيست، ما يعني أن مجال العمل البرلماني المفتوح متاح لسـتة نواب، وليسـوا كلهم بنفس درجة النشاط وطرح المبادرات، ولكنهم يدعمون.

ويبرز في مجال طرح القوانين رئيس الائتلاف ياريف ليفين ورئيسة لجنة الداخلية البرلمانية ميري ريغف، ويسارع هذان الاثنان على وجه الخصوص في طرح قوانين تهدف بالأساس إلى ضرب آفاق حل الصراع وعرقلة المفاوضات، عدا عن قوانيـن عنصرية موجهة ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

ومن هذه القوانين، مشروع قانون ضم غور الأردن لما يسمى «السيادة الإسـرائيلية»، والذي أقرته اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات بأغلبية نواب «الليكود» و«إسـرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي»، وجمّده نتنياهو في حكومته ومنع مرحليا طرحه على الكنيسـت، وقانون منع التفاوض حول القدس، وسلسـلة قوانيـن يطرحها ليفين خاصة وتسـتهدف العرب، مثل قانون «القومية».

وعمليا فإن كل الكتلة البرلمانية نجدها منسجمة سياسيا، حتى وإن بدا وكأن نتنياهو يعترض هنا وهناك، إلا أنه لا يمنع أي حراك متطرف. فمثلا، حينما اجتمع مع وزراء حزب الليكود قبل التصويت على مشـروع ضـم غور الأردن قال لهم، حسـب الصحافة، إن هذا القانون سـيحرج إسـرائيل، لكنه لم يعبر عن موقف معـارض مبدئيا، كما لم يطلب من الوزراء التصويت ضده، ولم يعترض نتنياهو أيضا على الجولة الوزارية والنيابية لحزبه في غور الأردن و«وضع حجر أساس» لمستوطنة جديدة.

وكـذا أيضا حينما بـادر رئيس الائتلاف الحاكـم ياريف ليفين إلى إقامة اللوبي البرلماني «من أجل أرض إسـرائيل» فإنه لم يلق معارضة من نتنياهو، بـل لقي تأييدا من جميع أعضاء الكتلة العشـرين، بمن فيهم الوزراء ونوابهم.

حلبة منافسة الليكود

سـمح «التنـوع» المحدود فـي حزب الليكـود، بموجـب المقاييس الإسـرائيلية، على مر السنين، في جذب أصوات من جمهور «الوسط» أو «اليمين المعتدل»، أيضا وفق المفهوم الإسرائيلي لهذه المصطلحات، لكن المشهد الحاصل في حزب الليكود اليوم يدل بشكل واضح على أنه بات من الصعب عليـه جذب هذه الأصوات، وليس من المؤكد أن يكون هـذا الجمهور قد ارتدع بقـوة في الانتخابات الأخيـرة عن التصويت لحزب الليكود، الذي خسر سوية مع حزب «إسرائيل بيتنا» ١١ مقعدا، إذ رأينا أن حزب المستوطنين «البيت اليهودي» زاد قوته من ٥ مقاعد إلى ١٢ مقعدا، وهذا عدا عن مقعديـن إضافيين كانا في الدورة البرلمانية للأحزاب التي شـكلت هـذا الحزب في الانتخابـات الأخيرة، ولم ينجح صاحباهما في الدخول إلى الكنيست بسبب عدم استيفاء أصوات نسبة الحسم ببضع مئات من الأصوات.

لكن كما يبدو فإن استمرار الحالة سيكون له انعكاسات في الانتخابات المقبلة، ولا تلـوح في الافق أية نية لتغيير الوضع القائم في الليكود، وما يدل على هذا نوايا نتنياهو ذاته، إذ تتحدث الصحافة الإسرائيلية كثيرا عن رغبته في انصهار حزبي «الليكود» و«إسـرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمـان في حـزب واحد، وهذه مبـادرة تواجه معارضة شـديدة في الليكود، خاصة من التيار المتشـدد، ولكن من منطلقات حزبية ومراكز قوى، إذ يعتقدون أن دخول ليبرمان إلى حزب مشترك سيجعله الخليفة الأقوى لنتنياهو في رئاسة حزب كهذا، نظرا لشخصيته القوية وغيرها من الأسباب.

وفي المقابل، تبدو منذ الآن ملامح منافسة بين كتلة «الليكود» وكتلة «البيت اليهودي»- الإطار السياسي الأكبر بين المستوطنين في الضفة الفلسـطينية المحتلة، وقد نرى في أي انتخابات مقبلة منافسة قوية جدا بين الإطارين في قطاع المسـتوطنين، الذي شـكّل في الانتخابات الأخيـرة ٧٪ من ذوي حق التصويت، ولكن لا أقـل من ٥ر٨٪ من الذين صوتـوا فعلا، نظرا لنسـب التصويت العالية جدا بين المسـتوطنين، مقارنة بنسبة التصويت العامة.

وهذا يعني أن الليكود يفرض على نفسه الانسحاب من حلبات أوسع، وخاصة جمهور «اليمين المعتدل»، وأيضا من «الوسط»، الذي قد يبحث عن «مأوى» سياسي جديد له في الانتخابات المقبلة، وهذا سيكون على حساب قوة «الليكود» البرلمانية كما يبدو حاليا.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

خبير أكاديمي إسرائيلي يطرح خطة لتبادل أراض وسكان وإقامة جيوب إسرائيلية في فلسطين وبالعكس

أعلن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، الأسبوع الماضي، أنه لن يؤيد تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين لا تشمل تبادل أراض وسكان، معتبرا أن يجب نقل منطقة المثلث، التي يسكنها العرب، إلى سيادة الدولة الفلسطينية بعد قيامها، مقابل ضم المستوطنات إلى إسرائيل. وتعرض ليبرمان لانتقادات بعد تصريحه هذا وجهها إليه سياسيون من داخل الحكومة الإسرائيلية وخارجها ورفضها الفلسطينيون، علما أنه يطرح هذا الموضوع منذ قرابة عشر سنوات.

رغم هذه الانتقادات، إلا أنه يتبين الآن أن باحثين متخصصين في الأكاديميا الإسرائيلية أعدوا مخططات كهذه التي يطرحها ليبرمان، ولكنها أوسع بكثير، وتشمل نقل تجمعات سكانية عربية، ليس في المثلث فقط، وإنما في الجليل أيضا، إلى سيادة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وذلك من أجل تطهير إسرائيل عرقياً من العرب.

أحد هذه المخططات وضعها الخبير الجغرافي والباحث في موضوع الحدود من جامعة تل أبيب، البروفيسور غدعون بايغر. وبايغر ليس مجرد أكاديمي معزول عن الواقع السياسي في إسرائيل والمنطقة. فقد شارك بايغر في المحادثات الإسرائيلية – السورية في شيفردستاون في العام ٢٠٠٠، حيث تم ضمه إلى الوفد الإسرائيلي بصفته خبيرا في موضوع الحدود، كما أنه كان ضمن الوفد الإسرائيلي في محادثات كامب ديفيد، في العام نفسه.

ويعتبر بايغر أن خطة ليبرمان لتبادل الأراضي والسكان هي «خطوة أولى في الاتجاه الصحيح ولكنها ليست كافية».

واستعرض بايغر «خطة الجيوب» في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس» ونشرتها يوم الجمعة الماضي. وقد وضع هذه الخطة من أجل امتناع إسرائيل عن إخلاء مستوطنات، حتى تلك الواقعة شرقي الجدار الفاصل. وقال إن «الفرق الأساس بين الخطتين هو أن ليبرمان اقترح نقل مناطق، لكنه لم يوضح أية مناطق [في الضفة الغربية] سيتم نقلها إلينا في المقابل، وربما بسبب تخوفه من أنه إذا كان أكثر تحديدا فإن من سيبقى خارج هذه المناطق سيطلق صرخة احتجاج. بينما يتناول اقتراحي مصير المستوطنات البعيدة عن الكتل الاستيطانية، والمبدأ الذي يوجهه هو أقل ما يمكن من الأفراد [أي المستوطنين] الذين سيقتلعون من بيوتهم».

إدارة ذاتية لمستوطنات ومدن عربية

تقضي خطة بايغر، مثل خطة ليبرمان، بنقل السيادة على المناطق في الضفة الغربية التي تقع فيها الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، مقابل نقل مدن وبلدات عربية في المثلث، المحاذية للخط الأخضر، إلى الدولة الفلسطينية. لكن الأمر الجديد الذي يضيفه بايغر في خطته، هو أن المستوطنات الموجودة خلف «الخط الحدودي الجديد»، أي الجدار الفاصل، ستبقى على حالها «كجيوب إقليمية تتمتع بحكم ذاتي». ويقصد بذلك المستوطنات الكبيرة نسبيا، مثل «أريئيل» و«معاليه أدوميم» و«كريات أربع» و«إفرات» المقامة على مساحة ٧٧٠٠ دونم ويسكنها اليوم حوالي ٦٩ ألف مستوطن. ووفقا لهذه الخطة، فإن التنقل بين إسرائيل وهذه الجيوب يكون حرا ومن دون إشراف خارجي ومن خلال شوارع تخضع للحراسة وتستأجرها إسرائيل من فلسطين.

وفي مقابل ذلك، تضيف خطة بايغر، تكون تجمعات عربية في إسرائيل «جيوبا إقليمية تابعة للدولة الفلسطينية». ويقصد بايغر بذلك ثلاثة تجمعات سكانية عربية كبيرة في منطقة الجليل وهي: مدينة سخنين والقرى الواقعة شرقها وهي عرابة ودير حنا؛ الناصرة وقضاها، أي قرى يافة الناصرة والرينة والمشهد ودبورية وإكسال وكفر كنا، بينما يوصل شارع خاص إلى مدينة نتسيرت عيليت الملاصقة للناصرة ومحاطة بالقرى العربية لكي تبقى داخل إسرائيل؛ والتجمع الثالث هو مدينة شفاعمرو والبلدات العربية القريبة منها، عبلين وطمرة وكابول.

وتتطرق خطة بايغر إلى عشر مستوطنات من الحجم المتوسط، وهي «بيت إيل» و«عوفرا» و«عمانوئيل» و«كفار أدوميم» و«كوخاف يعقوب» و«عيلي» و«كدوميم» و«طلمون» و«كرني شومرون» و«شيلو»، ويسكنها قرابة ٤٠ ألف مستوطن. ووفقا للخطة فإن بايغر يقترح نقل هذه المستوطنات إلى السيادة الفلسطينية، لكن المستوطنين سيحتفظون بجنسيتهم الإسرائيلية وسيتمتعون بإدارة ذاتية بكل ما يتعلق بمجالات التعليم والصحة والشرطة والبناء داخل المستوطنات وما إلى ذلك.

وتتابع خطة بايغر أن المبدأ نفسه سيطبق على القرى العربية التي ليست مرتبطة بالتجمعات العربية الثلاثة المذكورة أعلاه، وهذه القرى هي عيلبون والمغار ومعليا وبسمة طبعون. وستكون السيادة العليا على هذه القرى إسرائيلية، لكن سيكون بإمكان سكانها إدارة شؤونهم الداخلية كمشيئتهم.

وفيما يتعلق بحوالي ٦٥ مستوطنة صغيرة ومعزولة ويسكنها حوالي ٣٦ ألف مستوطن، فإن خطة بايغر تعتبر أنها ستكون تحت سيادة فلسطينية كاملة وأن بإمكان المستوطنين فيها الحفاظ على جنسيتهم الإسرائيلية والحصول على الجنسية الفلسطينية أيضا. كذلك تقضي الخطة أن يحافظ المستوطنون في هذه المستوطنات على «حقهم» في الملكية الخاصة على «أراضيهم».

وفي محاولة للإقناع بأن ظاهرة الجيوب ليست خيالية، استخدم بايغر أمثلة من أنحاء العالم تمت من خلالها إقامة جيوب في إطار تسويات إقليمية. ويقول بايغر إن قسما من الجيوب لا يوجد تواصل بري بينه وبين الدولة الأم لكن بالإمكان الوصول إليه عن طريق البحر، مثل ألاسكا كجيب تابع للولايات المتحدة وفصلت عنها من قبل كندا، وجيب مثل لينينغراد المفصول عن روسيا من قبل بولندا وليتوانيا، وجيب دوفروفنيك المفصول عن كرواتيا من قبل البوسنة. ويضيف بايغر أنه هناك جيبوا في أوروبا الغربية، مثل بلدة ليفييه الإسبانية الواقعة داخل فرنسا وتبعد كيلومترين عن الحدود بين الدولتين، وهناك جيوب أخرى، علما أن الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي قد تم محوها تقريبا. كذلك يشير إلى جيب تابع لبنغلاديش في الهند وبالعكس.

معارضة «خطة الجيوب»

كان بايغر قد نشر مقالا قبل عام ونصف العام بالاشتراك مع المحامي غلعاد شير، الذي يعتبر أحد رموز معسكر السلام في إسرائيل، ودعيا من خلاله إلى إمكانية تطبيق خطة لإقامة جيب يهودي في أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية. لكن بايغر أضاف بعد ذلك تفاصيل أخرى إلى هذه الخطة وشملت تبادل أراض وسكان.

وقال شير إنه «نشأت الحاجة إلى البحث في أفكار أخرى، من شأنها تقليص عدد الإسرائيليين الذين كان ينبغي إخلاؤهم فعليا ونتيجة لذلك تخفيف حجم الصدمة القومية في أعقاب إخلاء ضروري. وعلى هذه الخلفية ولدت فكرة البحث في إمكانية بقاء مستوطنات يهودية في مناطق الدولة الفلسطينية عندما تقوم، وشريطة أن الحديث يدور عن اتفاق دائم يقود إلى نهاية الصراع».

وأكد شير أنه خلافا للمواقف التي يعبر عنها بايغر بصورة مستقلة، وتستند إلى خطة تبادل سكان، فإنه «في الورقة المشتركة لا يوجد أي ذكر للاقتراح بنقل مواطنين عرب إلى دولة فلسطين، لأن المبدأ الذي يوجهنا هو تنفيذ هذه الأمور بالاتفاق، ومن خلال الحفاظ على حقوق المواطنين في كلا جانبي الحدود التي سيتم الاتفاق حولها. كما أنه تم إرساء حقوق الأقلية غير اليهودية في دولة إسرائيل في وثيقة الاستقلال وبقوانين وقرارات المحاكم منذ نشوء الدولة». وأضاف شير أنه «يجب التمسك بغاية تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين، وأن تتم إقامة الدولة الفلسطينية في مساحة ٢٢٪ من البلاد».

من جانبه، عبر الخبير في العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل والمحاضر في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا، البروفسور سامي سموحة، عن تخوفه من «تحول هذه الجيوب إلى دمامل ومراكز احتكاك، ستؤدي إلى حدوث خلافات أخرى بدلا من الوصول إلى نهاية الصراع. والعرب في المثلث لن يوافقوا بأي شكل من الأشكال على أن يكونوا جزءا من فلسطين، وعرب الجليل يرفضون ذلك بشكل أكبر. ولا شك لدي في أن القيادة العربية في إسرائيل، وهي قيادة أيديولوجية، لن توافق على ذلك، وسترفضها تماما مثلما رفضت خطة ليبرمان. وصحيح أن عرب إسرائيل يمرون بعملية فلسطنة، لكن هذا مواز لعملية أسرلة، وهم يحاولون إيجاد التوازن. وتحويلهم إلى جيب فلسطيني هو خطوة كاسرة ولن تحدث توازنا».

وقال مدير عام «مبادرة جنيف» لسلام إسرائيلي - فلسطيني، غادي بلتيانسكي، إنه «حتى من يختار تجاهل الجوانب الأخلاقية والقانونية الخطيرة الموجودة في اقتراح بايغر، فإنه عمليا يتنازل عن حدود العام ١٩٦٧ ويعود إلى قرار التقسيم، الذي رسم الحدود على أساس اعتبارات ديمغرافية».

وأضاف أن «جيوبا إسرائيلية داخل الدولة الفلسطينية، خلافا للكتل الاستيطانية، هي كابوس أمني وقد تعتبر استفزازا يجر أعمال عنف. وفيما يتعلق بالجيوب الفلسطينية في إسرائيل، فإنها ستشعل نيرانا داخلية من دون أن تكون هناك أية نتيجة عملية. وبما أنه ليس بالإمكان سلب مواطنة عرب إسرائيل، فإنهم بكل بساطة سينتقلون إلى يافا، الرملة، حيفا أو اللد. ولن نحقق بهذا أية أفضلية ديمغرافية، لأن عدد عرب إسرائيل الذين سيكونون جزءا من تسوية كهذه هو عدد تافه، إضافة إلى أنه سنكون قد حولنا خاصرة إسرائيل الضيقة إلى أكثر ضيقا مما هي عليه الآن».

الانتقال إلى ما وراء «أسوار» المجتمع الحريدي هو حلم يراود الكثيرين

رُبع الحريديم في إسرائيل يعيشون في السرّ حياة علمانية

تطورت في السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة في المجتمع الحريدي في إسرائيل، وهي آخذة في الاتساع، وتتمثل بأن نساء ورجالا حريديم، في مظهرهم الخارجي وسلوكهم اليومي داخل مجتمعهم وبيوتهم، يبتعدون عن الديانة اليهودية وعن الإيمان ويعيشون في السر حياة علمانية، وهم يشككون في كل شيء يتعلق بالإيمان ويقرأون كتب الفلسفة الغربية ويأكلون الطعام غير «الكاشير» [الحلال]، مثل المزج بين الألبان واللحوم. وتشير التقديرات، وفقا لتقرير نشره موقع «واللا» الالكتروني، في مطلع شهر كانون الثاني الحالي، إلى أن نسبة هؤلاء «المقهورين»، كما يُسمون وهي التسمية التي تطلق على اليهود الذي أرغموا على التنصر إبان فترة محاكم التفتيش في اسبانيا في القرن الخامس عشر، هي ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من المجتمع الحريدي في إسرائيل.

ومن بين الحالات التي أوردها تقرير «واللا»، حالة الزوجين شيفرا وأهارون، في الثلاثينات من عمرهما وهما والدان لستة أولاد، ويسكنان في حي حريدي وينتميان إلى مجتمع مسياني متعصب دينيا. وهما يعيشان منذ عدة سنوات حياة مزدوجة: حريديم تجاه الخارج وعلمانيان في السر. وقالت شيفرا «لم أؤمن بوجود الرب منذ أن كنت فتاة صغيرة. وحتى في روضة الأطفال، عندما علمونا عن الخروج من مصر ونزول الوصايا العشر في سيناء، بدا ذلك لي على أنه هلوسة. لكن لأني كبرت وعشت في هذا الإطار، فقد تماشيت مع الأمور، وأقمت كافة الفرائض الدينية».

وأضافت شيفرا أنها بدأت تنظر إلى العالم العلماني قبل ثماني سنوات، ومنذئذ لم تعد حريصة على إقامة الفرائض الدينية كما كانت معتادة في الماضي. وقد أخفت حقيقة أنها تدنس قدسية يوم السبت، ليس عن مجتمعها فقط، وإنما عن زوجها وأولادها. إذ لم تكن تعلم أن زوجها يمر بأزمة مشابهة. واعترف أهارون بأنه اتخذ قراره في أعقاب دراسة عميقة، رغم أنه قضى حياته في دراسة التوراة، ولا يزال يخصص القسم الأكبر من وقته لذلك، لكنه وجد نفسه يفقد الإيمان. وفقط قبل عامين اعترف الزوجان لبعضهما. والمفارقة هي أنه على الرغم من أن شيفرا كانت قد فقدت إيمانها، إلا أنه بعد أن علمت بأن زوجها يواجه حالة كحالتها، كان صعبا عليها تقبل الأمر. وقالت إنه «في البداية، عندما اكتشفت أن زوجي مقهور، انهرت. لم أعرف ماذا سيكون مصير الأولاد وكيف سننجح في مواصلة العيش داخل المجتمع الحريدي وفيما كلانا لا نؤمن».

ويرى هذان الزوجان أن الصعوبة الكبرى هي في تربية أولادهما بطريقة لا يؤمنان بها. وقالت شيفرا «لقد فهمت طوال الوقت أننا سنحيا كمقهورين، وأننا سنكذب على الأولاد. وأنا أشمئز من طريقة حياة الحريديم، وعندما تقود أولادك إلى المكان نفسه، وفيما تشعر بأنك لم تعد جزءا منه، فإن هذا أمر مؤلم. وعلى سبيل المثال، في يوم السبت، وبعد أن يخلد الأولاد إلى النوم، نغلق على أنفسنا الباب ونشاهد فيلما على الكمبيوتر. وحلمي هو أن أعيش بشكل مكشوف ووفقا لإيماني وأن أربي أولادي بالطريقة التي أريدها».

ويتبين أن هناك صعوبات تمنع الحريديم «المقهورين» من الكشف عن معتقداتهم الجديدة، وهذه الصعوبات تتعدى مواجهة المجتمع الذي يعيشون فيه. وتحدثت شيفرا عن ذلك قائلة «لدينا مسؤولية تجاه الأولاد وتربيتهم. فقد تعلم زوجي في اليشيفاة [المعهد الديني اليهودي] طوال الوقت. وليس لديه مهنة. ماذا سنفعل في الخارج؟ ليست لدينا إمكانية لأن نفعل شيئا. ولا شك لديّ بأنه لو درس للبجروت [شهادة التوجيهي] واكتسب مهنة لنجح في الحياة، لكن في الوضع القائم، وفيما يتعين علينا الاهتمام بكسب الرزق، فإنه لا يمكننا تمويل دراسة مهنة، ولذلك نحن عالقون». وتعتاش معظم العائلات الحريدية، التي يتعلم فيها رب الأسرة في «اليشيفاة» من مخصصات تمنحها الدولة ولذلك فإن معظم هذه العائلات تعيش في فقر.

بين «اليشيفاة» ومكتبة الجامعة

هناك أسباب عديدة ومتنوعة تدفع المرء في المجتمع الحريدي إلى الانضمام لجماعة «المقهورين». وقسم منهم لا يزال يحتفظون بإيمانه، لكنه يريد الاستمتاع في العالمين، الحريدي والعلماني، بينما قسم آخر فقد إيمانه ولكنه لا يغادر المجتمع الحريدي لأسباب اقتصادية وعائلية واجتماعية. لكن القاسم المشترك لجميعهم هو حقيقة أنهم «اختلسوا النظر» إلى العالم الواقع خلف «الأسوار» التي يحيط المجتمع الحريدي نفسه بها، ولذلك «فقدوا براءتهم». وقسم منهم فقط يكمل هذه العملية وينتقل إلى ما وراء هذه «الأسوار»، شريطة أن يتمكن من التغلب على المصاعب.

ودافيد، وهو أب لستة أولاد وفي الثلاثينات من عمره، يواجه وضعا كهذا لوحده، لأن زوجته لا تعرف سرّه. وهو يقضي قسما من وقته في مكتبة إحدى الجامعات الإسرائيلية، من أجل الحصول على المعرفة التي يُمنع من الاطلاع عليها بسبب انغلاق المجتمع الحريدي. وقال «أنا أنتمي إلى مجتمع متعصب جدا، ومن جميع النواحي. والتوجه فيه هو أن الرجل يجب أن يتعلم التوراة طوال حياته. والتعارف بين رجل وامرأة يتم وفق مواصفات متشددة، وبعد عدة لقاءات يتم تعيين موعد الزواج. والانغلاق في كل شيء. ولا يمكنك معرفة العالم العلماني أبدا، بل وأكثر من ذلك، فأنت تتعلم طوال الوقت أن هذا عالم سلبي».

وفقد دافيد إيمانه قبل أقل من سنة، لكن التفكير في ذلك بدأ قبل فترة أطول، «وكانت لدي عدة مراحل من الأسئلة حول الإيمان، وفي كل مرة درست فيها الموضوع كنت أكبت الشكوك. وفي المرة الأخيرة تعرفت إلى منتدى في الانترنت لحريديم لا يؤمنون وقد صدمني هذا الأمر. ولم أنجح في فهم هذا الأمر. وقادتني الصدمة إلى بحث ودراسة عميقة. وبدأت أدرس كل شيء من الأساس، بدءا من التورة وحتى نظرية النشوء والارتقاء. واختفى الإيمان لدي بسرعة كبيرة. وأدركت أن هذه هلوسة وببساطة توقفت عن الإيمان». وبعد ذلك، ورغم أنه استمر في إقامة الفرائض الدينية، إلا أنه أخذ يوزع وقته بين «اليشيفاة» ومكتبة الجامعة. وقال «يصعب عليّ أنه ينبغي أن أخفي هذه الأمور. وليس بإمكاني القول من أين جئت وإلى أين أذهب حتى لأقرب الناس إليّ. وعندما يطرح ابني عليّ أسئلة تتعلق بالشريعة اليهودية أو مثلا عندما أقدس البيت في السبت، فإني لست مرتبطا بهذه الأمور، ولكن لا خيار أمامي».

لكن دافيد لا يستطيع مغادرة مجتمعه الحريدي، «وحتى لو تماشت زوجتي معي، فإني أخاف هزة يتعرض لها أولادي جراء هذه التجربة، إذ لا فكرة لديّ كيف سيواجهون هذا الأمر. كذلك فإن العلاقة مع عائلتي قوية جدا، ولا غفران في أمور كهذه. وإذا قمنا بخطوة وغادرنا المجتمع فإنه لا توجد طريق للعودة. وسيجلسون علينا سبعة أيام [حدادا] وهذا ليس بالأمر البسيط أبدا. وأنا أسأل نفسي طوال الوقت ما إذا ثمة ما يستحق الإقدام على خطوة كهذه». وأضاف أن «هذه ليست حياة في الكذب، وإنما هذا هو الواقع وينبغي التعايش معه. والأمر المهم هو أنني أتحرك قليلا وطوال الوقت. وفي نهاية الأمر، ربما سنقوم بهذه الخطوة [الخروج من مجتمعه] حتى النهاية ولكني لست مسرعا. ينبغي علي أن أفكر بنفسي وبعائلتي. وواضح لي أن العيش إلى الأبد مثلما عشت حتى فقدت إيماني هو أمر مستحيل. وواضح لي أنه سيحدث تغيير. كذلك واضح لي أني سأخرج للعمل، رغم أن هذه خطوة ليست هينة بالنسبة لعائلتي. وحلمي هو أن نتمكن من الانتقال إلى الجانب العلماني، لكنني لست متأكدا أن هذا حلم واقعي الآن».

وأشار دافيد إلى أن «المقهورين» ليسوا حريديم يطمعون بالحصول على ملذات الحياة، «فمن أجل الاستمتاع من الحفلات وملذات الحياة الغربية لا يتعين عليك أن تفقد الإيمان. وهناك حريديم يريدون تذوق الثقافة العلمانية وهم يفعلون ذلك. والمقهورون هم الأشخاص الذين فقدوا الإيمان، وهذا وضع وصلنا إليه وليس ثمة ما يمكن فعله بهذا الخصوص. وآمل كثيرا أن تفهم قيادة الجمهور الحريدي أن الحديث هو عن ظاهرة واسعة وأن يتعلموا الاعتياد على ذلك وعدم محاربتها لأنه لا أمل في ذلك».

«لا أحد بانتظاري في الجانب العلماني»

شنيئور هو أب لأربعة أولاد ويعيش في حي حريدي، لكنه يعرف نفسه بأنه «كافر مطلق» منذ عدة سنوات. وهو لا يصلي ولا يحافظ على تناول الطعام والشراب الحلال ويعتبر أن إقامة الفرائض هو أمر غير ضروري أبدا. وتعرف زوجته أفكاره لكنها امرأة متدينة. وخلافا لشيفرا وأهارون ودافيد، فإن شنيئور لا يواجه صراعا داخليا. وقال «أنا لا افهم ما الفائدة من الخروج من العالم الحريدي ومن أجل ماذا يجب القيام بخطوة كهذه. وبإمكاني أن أفعل كل ما أريده، وإضافة إلى ذلك فإني لا أفقد العائلة والمجتمع الذي أنتمي إليه. فإذا أردت أن أتناول طعاما ليس حلالا فإنه بالإمكان القيام بذلك في أماكن معينة. وإذا أردت الذهاب إلى حانة فإن هذا ممكن. ولا جدوى من المواجهة. وأنا أحب الحالة المجتمعية لدى الجمهور الحريدي، فلماذا عليّ أن أفقد هذا».

وأضاف شنيئور «أين يمكن العثور على حياة كما في المجتمع الحريدي؟ فنحن نلتقي كل يوم سبت في الكنيس. وبعد الصلاة نقوم بتقديس البيت ونأكل ونتحدث. لا يوجد شيء كهذا لدى الجمهور العلماني. وأنا أحب هذا ولا أجد سببا كي أخسره. وليس ثمة من ينتظرني في الجانب العلماني، والصعوبات كبيرة جدا بالنسبة لمن يخرجون من المجتمع الحريدي، ولا توجد بذلك أية منفعة».

من جانبه، قال زلمان، وهو مطلق وأب لولدين، إنه لم يفقد إيمانه بالكامل وإنما لديه شكوك حيال هذا الإيمان، وأنه واضح له أنه سيعود إلى أحضان الدين لأن الابتعاد عنه ليس مجديا. وأضاف أنه «بالنسبة لي، فإن كل شيء يتعلق بالنِسب. خمسون بالمئة أن الرب موجود ولذلك يجب إقامة الفرائض الدينية بنسبة خمسين بالمئة. والأفضل هو السير في طريق مضمونة وعدم ارتكاب آثام. ويناسبني الآن أكثر أن أستمتع من جميع العوالم ولذلك فإني أستمتع بوقتي، ولكن من الواضح لي أنه بعد عدة سنوات سأعود لأحرص على أداء الفرائض... ولا أعتقد أن حياتي الآن معقدة ومحبطة. فأنا جزء من الجمهور الحريدي، لكنني أفعل ما أراه صائبا في اللحظة نفسها ومن دون أن أحسم في الأمور. وأنا لا أفهم ما الجدوى من حسم الأمور، وبالنسبة لي هذا نوع من التطرف ولا أرى أنه يفيد في شيء».

ويرى زلمان بأن «التربية والتعليم الحريديين أفضل مما هما عليه في الجانب العلماني، ومن جميع النواحي. ويتم التعبير عن ذلك من خلال القيم وانعدام العنف وبكافة المقاييس. وبعد أن اكتسبت ثقافة واسعة فإني أفضل أن يتعلم أولادي في جهاز التعليم الحريدي، ولكن مع تدريس المواضيع الأساسية [اللغات والرياضيات والحاسوب]».

ولخص موقع «واللا» الحالات التي طرحها في التقرير بأنه «سواء كان الحديث يدور عن فقدان الإيمان أو عن الرغبة بالانفتاح إلى عوالم أخرى مع الحفاظ على نمط حياة حريدي، فإن المقهورين يواجهون مصاعب يومية، كونهم يعيشون في مجتمعات مغلقة ولا تنظر بالإيجاب إلى التوجه نحو العلمانية».

وقال دافيد إن «علينا أن نرقص بحذر شديد بين كلا العالمين. بين العالم الذي نريد أن نكون فيه والواقع الذي نعيش فيه فعلا، وبين الواقع الذي لا نريد مغادرته حتى الآن. وهذه مهمة ليست سهلة وترافقها مخاوف دائمة مع محاولات حذرة للعيش بموجب ما يمليه الضمير. وهذا رقص ليس هينا ويشغلنا في كل يوم وفي كل ساعة».

إسرائيل مستمرة في ملاحقة اللاجئين الأفارقة حتى طردهم عن بكرة أبيهم!

منظمات حقوق الإنسان: إسرائيل تحتجز اللاجئين في معسكرات من دون التزام بميثاق حقوق الإنسان ويتم تعريضهم هناك إلى مخاطر كالتي تسببت بهروبهم من أوطانهم الأصلية

علق عشرات آلاف المهاجرين الأفارقة في إسرائيل الإضراب عن العمل وإجراءات الاحتجاج التي قاموا بها الأسبوع المقبل إلى حين انتهاء مراسم تشييع رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون. وتهدف هذه الإجراءات إلى نيل الاعتراف بهم كلاجئين ومنحهم حرية العمل بصورة قانونية من دون خوف الاحتجاز والسجن.

وقد بدأت الإجراءات عندما تظاهر حوالي ٥٠٠٠ مهاجر إفريقي وعدد من المتضامنين الإسرائيليين، قبل أقل من أسبوعين، في تل أبيب وطالبوا الحكومة الإسرائيلية بإطلاق سراح المهاجرين المعتقلين والبحث في طلبات لجوئهم.

وسار المتظاهرون في عدة شوارع في المدينة وتجمعوا في أحد الميادين، حيث ألقى مندوبون عن المتظاهرين كلمات.

وقالت تقارير صحافية إسرائيلية إن المندوبين عن المتظاهرين لم يستخدموا سماعات خلال إلقاء كلماتهم، التي كان يصعب سماعها. ورغم ذلك، فإن الرسالة التي أرادوا إيصالها كانت واضحة، وهي «الحرية»، إذ كان المتظاهرون يهتفون بكلمة Freedom كل بضع دقائق.

ورفع قسم من المتظاهرين لافتات كتب عليها أرقام، وذلك احتجاجا على مذكرة قدمتها النيابة العامة الإسرائيلية إلى المحكمة المركزية في بئر السبع، ضد ١٥٣ مهاجرا تظاهروا في القدس وتم اعتقالهم، لكن المذكرة لم تتضمن أسماء المتظاهرين وإنما أرقامهم كأسرى فقط.

ووزع المتظاهرون منشورات باللغتين العبرية والانكليزية، جاء فيها أن «المئات من طالبي اللجوء نظموا مسيرة من معتقل 'حولوت' في النقب إلى القدس، كي يقولوا إنهم ليسوا مجرمين وللمطالبة بالحرية والحقوق الأساسية. وقد اعتقلتهم الشرطة بصورة وحشية وأعادتهم إلى السجن. وتمت مطاردة آخرين في الصحراء وإعادتهم إلى السجن من خلال استخدام العنف. كذلك، فإننا نشهد في الأيام الأخيرة ممارسة سياسة جديدة تتمثل بأن السلطات تعتقل اللاجئين في أنحاء البلاد بصورة تعسفية وعنيفة».

وأضاف المنشور أن المسيرة هي «تعبير عن التضامن والدعم لنضال اللاجئين ومن أجل التعبير عن تزعزعنا العميق من التعامل معهم، ونحن هنا من أجل المطالبة باعتراف وبحقوق للاجئين وبإلغاء قانون المتسللين، وهو قانون قاسٍ وينتهك حقوق الإنسان الأساسية». كذلك عبر المتظاهرون عن غضبهم من أن شرطيي حرس الحدود الإسرائيليين كانوا يضعون قفازات جلدية سوداء خلال المظاهرة. وقالت الشرطة الإسرائيلية إن الشرطيين لم يتلقوا أوامر بوضع قفازات كهذه.

وطالب «جاك»، وهو أحد المتحدثين في المظاهرة، حكومة إسرائيل بالتعامل مع طالبي اللجوء كبشر. وقال «لم نأت إلى إسرائيل كي نبقى هنا، ولم نأت بسبب العمل، ولا بحثا عن المال، وإنما جئنا لأنه تجري عملية تطهير عرقي في دارفور».

وقال «عمانوئيل» من أريتريا: «توجد لدينا مشكلة في أريتريا، إذ يوجد هناك حكم ديكتاتوري. وإذا عدنا إلى دولتنا سنموت، أو سنكون في السجن. أنا أريد الحرية وليس السجن. إذا تحسن الوضع في دولتنا فسوف نعود إليها، لكن الوضع سيء جدا الآن. وعلى إسرائيل أن تمنحنا الحرية».

من جانبها قالت المحامية الإسرائيلية يفعات سوليل، الناشطة من أجل حقوق المهاجرين الأفارقة وإحدى منظمات المظاهرة، لصحيفة «هآرتس»، إنه «حتى لو نجحت الحكومة الإسرائيلية بأن تملأ سجن 'حولوت' وسجن 'ساهرونيم'، فإنه سيبقى ٩٠٪ من اللاجئين في شوارع المدن، وخاصة في شوارع جنوب تل أبيب، التي أهملت الحكومة والبلدية سكانها منذ عشرات السنين. وبدلا من وضع حلول قابلة للتنفيذ، مثل السماح للاجئين بالعمل وتوزيعهم في أنحاء البلد ليعملوا في الزراعة والبناء، فإن حكومة إسرائيل مستمرة في حملة التحريض ضدهم».

قانون جديد يسمح بسجن المهاجرين لـ مدة عام بدون محاكمة

صادق الكنيست، قبل نحو شهر، على تعديل لقانون منع التسلل، ينص على أن بالإمكان سجن مهاجرين جدد من إفريقيا لمدة عام من دون محاكمة بسبب التسلل إلى إسرائيل. كذلك ينص التعديل الجديد على إقامة معتقل جديد للمهاجرين الأفارقة، بحيث يكون مفتوحا في النهار ومغلقا في الليل.

وتم افتتاح هذا المعتقل- معتقل «حولوت»- قرب سجن «كتسيعوت» في النقب بعد أيام من تعديل القانون، وتم نقل ٤٨٣ مهاجرا إليه كانوا معتقلين في «ساهرونيم». ومنعت السلطات الإسرائيلية المهاجرين المعتقلين من العمل وطولبوا بالمثول لتسجيل تواجدهم ثلاث مرات في اليوم، صباحا وظهرا ومساء. وفي المقابل تعهدت السلطات بتوفير مكان للنوم وطعام وخدمات الصحة والرفاه.

وفي الأيام الأولى التي أعقبت فتح معتقل «حولوت» خرجت منه مسيرتان احتجاجيتان، انتهتا باعتقال المهاجرين، واستخدام مفتشي سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية العنف ضد المهاجرين. وتلزم السلطات ٢١٧ مهاجرا بالتواجد في معتقل «حولوت»، وتحتجز ٢٦٦ مهاجرا آخر في معتقل «ساهرونيم» المغلق.

وتشير تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية صعدت، في الفترة الأخيرة، من ملاحقتها للمهاجرين الأفارقة الذي يسكنون في المدن، بادعاء أنه ليس بحوزتهم تصاريح للتواجد في إسرائيل أو أنهم خرجوا من معتقل «حولوت».

لكن من الجهة الأخرى، فإن المئات من المهاجرين يشكون من أنهم لا ينجحون في تجديد تصاريح تواجدهم في إسرائيل.

إسرائيل من أوائل الدول التي وقعت على ميثاق حقوق الإنسان لكنها تتنكر له

وتشير معطيات نشرها مؤخرا الفرع الإسرائيلي لمنظمة العفو الدولية (أمنستي)، إلى أنه في العام ٢٠١٣ يوجد في إسرائيل حوالي ٥٥ ألف لاجئ وطالب لجوء، معظمهم جاء من أريتريا والسودان. وتؤكد المنظمة أن هؤلاء اللاجئين «هربوا من القمع، الحروب الأهلية، العبودية، التعذيب، الملاحقة على خلفية دينية والقتل على خلفية إثنية».

وأشارت «أمنستي» إلى أن ميثاق حقوق الإنسان من العام ١٩٥١ نشأ من أجل الاستجابة إلى مشاكل ملايين البشر الذين تحولوا إلى لاجئين نتيجة «فظائع المحرقة والحرب العالمية الثانية».

وأكدت المنظمة أن «إسرائيل كانت الدولة الخامسة التي وقعت على الميثاق، في العام ١٩٥٤، وكانت داعمة هامة عندما ناضلت ضد معظم الدول من أجل منح حقوق واسعة وكثيرة للاجئين وطالبي اللجوء. [لكن] بعد مرور ٦٠ عاما منذ توقيعها، لم ترسِ إسرائيل في قوانينها حتى الآن واجبها تجاه هؤلاء اللاجئين ومسؤوليتها عن تزويدهم بملجأ مناسب وحقوق يضمنان حياة كريمة لهم».

وكما ذُكر أعلاه فإن معظم اللاجئين الأفارقة في إسرائيل جاء من السودان وأريتريا. وتشير «أمنستي» إلى أن أريتريا معروفة منذ فترة طويلة بكونها دولة يتم فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان: ملاحقات على خلفية دينية وسياسية، إخفاء مواطنين واستخدام التعذيب من جانب السلطات وتحت رعايتها.

ومن بين اللاجئين من السودان يوجد الكثيرون من الناجين من إقليم دارفور الذين هربوا من ملاحقات متواصلة وعمليات تطهير عرقي للسكان المدنيين التي تنفذها الحكومة والمجموعات المسلحة. ووفقا لـ «أمنستي» فإن طالبي لجوء آخرين جاؤوا إلى إسرائيل من جنوب السودان، «وهي منطقة تجري فيها عمليات قمع قاسية يرتكبها النظام الإسلامي في الخرطوم، خاصة على خلفية دينية».

كذلك يصل لاجئون أفارقة من دول أخرى بينها الكونغو، التي تدور فيها حرب أهلية دموية، وأثيوبيا، ميانمار وغيرها.

وتقول «أمنستي» وجمعيات إسرائيلية تعنى بشؤون اللاجئين الأفارقة إن الغالبية العظمى من اللاجئين تهرب من مواطنها من دون أن تكون لديها رغبة واضحة في الوصول إلى إسرائيل. وتزج السلطات الإسرائيلية الكثيرين من هؤلاء اللاجئين في معسكرات للاجئين من دون أن تكون لديهم إمكانية الحصول على الطعام والعلاج الصحي. «والأهم من ذلك، هو أنه في كثير من الأحيان لا يوجد في هذه المعسكرات التزام بميثاق حقوق الإنسان، وهم معرضون هناك لمخاطر كالتي تسببت بهروبهم من أوطانهم».

ويتعرض الكثير من اللاجئين للتعذيب والاعتداءات الجنسية من جانب مهربين في شمال شرق السودان ومصر، وخاصة في سيناء. وتتكرر الحالات التي يحتجز فيها مهربون لاجئين لمدة شهور ويبتزون المال من عائلاتهم من أجل إخلاء سبيلهم.

وتشكل الحدود بين إسرائيل وسيناء بوابة لدخول اللاجئين إلى إسرائيل، وذلك على الرغم من المخاطر التي تتهدد حياتهم لدى تجاوزهم الحدود. وقالت «أمنستي» إنه توجد شهادات كثيرة ومتكررة تتحدث عن مقتل لاجئين تعرضوا لإطلاق النار من جانب جنود مصريين. وأعادت السلطات المصرية آلاف اللاجئين إلى الدول التي هربوا منها على الرغم من المخاطر التي تتهددهم هناك، بينما يعاني اللاجئون الذين يبقون في مصر من معاملة سيئة وظروف اعتقال قاسية.

وقالت «أمنستي» إنه بعد فترة اعتقالهم في إسرائيل، يتم إطلاق سراح اللاجئين إلى الشوارع من دون تقديم أية مساعدة لهم. ومنذ العام ١٩٤٨، لم يتجاوز عدد اللاجئين الذين حصلوا على لجوء في إسرائيل ٣٠٠ طالب لجوء. وتمنع السلطات الإسرائيلية اليوم ٨٥٪ من طالبي اللجوء من إجراءات للحصول على مكانة لاجئ.

محاولات إسرائيلية لطرد آلاف اللاجئين

معاناة اللاجئين الأفارقة والمخاطر التي تتهدد حياتهم، لم تمنع السلطات الإسرائيلية، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، من وضع خطط لطردهم من إسرائيل. وأعلنت إسرائيل، في نهاية شهر آب الماضي، أنها ستطرد نحو ٥٠ ألف لاجئ من السودان وأريتريا إلى أوغندا بعد أن أبرمت صفقات أسلحة ومعدات زراعية ستزودها إسرائيل إلى أوغندا، فيما عبر لاجئون عن مخاوفهم من نقلهم إلى دولة إفريقية.

وأعلن وزير الداخلية الإسرائيلي، جدعون ساعر، أن إسرائيل ستنفذ عملية طرد واسعة للاجئين من السودان وأريتريا إلى «دولة ثالثة» ستستوعب اللاجئين الأفارقة وأنها تشكل محطة لينتقلوا منها إلى دولهم. وأفادت تقارير صحافية إسرائيلية، في حينه، أن حجاي هداس، مبعوث نتنياهو الخاص، هو الذي أبرم الصفقة مع أوغندا، فيما أعلن ساعر أن إسرائيل ستتخذ إجراءات ضد من يرفض المغادرة.

وذكر تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، في ٢٩ آب الماضي، أن إسرائيل حسنت علاقاتها مع أوغندا بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة وأن هذه الدولة كانت هدفا لزيارات متكررة لوزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، ونائبه خلال ولاية الحكومة السابقة، داني أيالون.

وكان عضو الكنيست دوف حنين، من كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، قد كشف في شهر شباط الماضي أن حكومة إسرائيل تخطط لطرد اللاجئين إلى أوغندا، لكن الحكومة الإسرائيلية فرضت تعتيما حول اسم «الدولة الثالثة» وسمحت بالكشف عنها في نهاية آب الماضي.

وقالت «هآرتس» إنه في مركز العلاقات التجارية بين إسرائيل وأوغندا صفقات في مجال التكنولوجيا الزراعية وصفقات أسلحة شملت وفقا لتقارير أجنبية تزويد أوغندا بمدافع وراجمات وعتاد للمراقبة وتحسين طائرات مقاتلة قديمة وطائرات صغيرة من دون طيار إضافة إلى تدريب قوات، كما تقدم إسرائيل مساعدات لجهاز الصحة في أوغندا. لكن هذه «الصفقة» لم تخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن رفضت أوغندا تطبيقها.

وكشفت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، الشهر الماضي، عن أن نتنياهو أبرم اتفاقا مع محرر الشؤون الدولية في صحيفة «يسرائيل هيوم»، بوعاز بيسموت، الذي كان سفيرا لإسرائيل في موريتانيا.

ووفقا للصحيفة فإن نتنياهو كان ينوي تعيين بيسموت في منصب «مدير مشروع خارجي خاص بموضوع إبعاد المتسللين»، مقابل راتب شهري بمبلغ ٣٠ ألف شيكل، ومكافأة بمبلغ ٢٠٠ ألف شيكل إذا تمكن من التوصل إلى طرد ٢٥٠٠ لاجئ.

وأضافت الصحيفة أن نتنياهو اختار بيسموت على ضوء خبرته وتجربته في العمل الدبلوماسي في القارة الإفريقية. وكانت مهمته تقضي بأن يتوصل إلى اتفاقات مع دول إفريقية توافق على استقبال لاجئين أفارقة وصلوا إلى إسرائيل. لكن هذا الاتفاق لم يخرج إلى حيز التنفيذ أيضا.

وترافق الحملة الإسرائيلية ضد اللاجئين الأفارقة تصريحات لمسؤولين إسرائيليين، بينها أنهم «يشكلون خطرا على الطابع اليهودي للدولة». كذلك يتهم هؤلاء المسؤولون النشطاء الإسرائيليين الذين يعملون على مساعدة اللاجئين بأنهم «ينتمون إلى اليسار الراديكالي ويسعون إلى إقامة دولة ثنائية القومية ودولة جميع مواطنيها، والقضاء على الدولة اليهودية الصهيونية».

تقرير منظمة «يش دين» الحقوقية الإسرائيلية:

الشرطة الإسرائيلية أغلقت نحو ٩٨ بالمئة من ملفات التحقيق في اعتداءات المستوطنين على الأشجار في الضفة الغربية!

هذه النتيجة تمثل «فشلا ذريعا» في عمل الشرطة (في «لواء يهودا والسامرة») وتنصلا من مسؤوليتها عن التحقيق في هذه «المخالفات» وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة، سيما وأن هذه الاعتداءات التي تستهدف أشجارا مثمرة، غالبيتها أشجار زيتون إلى جانب أشجار اللوز والليمون والتين وغيرها، «قد أصبحت خلال السنوات الأخيرة أحد أبرز رموز الاحتلال»!

اقتلاع الأشجار: مشهد من قرية برقة.

كتب سليم سلامة:

الاعتداءات المتجددة التي نفذها المستوطنون على قريتي قصرة ومادما وأهاليهما في محافظة نابلس خلال الأيام الأخيرة تشكل حلقة أخرى جديدة في سلسلة متواصلة، لم تتوقف أبدا، من الاعتداءات العنصرية التي ينفذها المستوطنون المستعمرون على البشر والشجر والحجر في مختلف قرى ومدن الضفة الغربية منذ بدء الاحتلال وانطلاق مشروع الاستيطان الكولونيالي في المناطق الفلسطينية.

ومن المعروف أن هذه الاعتداءات لم تكن لتجري لولا تواطؤ السلطات الإسرائيلية المختصة، وفي مقدمتها قوات جيش الاحتلال والشرطة ووسائل الإعلام، ناهيك عن النيابة العامة، بل والمحاكم الإسرائيلية وتقديمها الدعم المباشر لهؤلاء المستوطنين في اعتداءاتهم الفاشية المتواصلة، سواء بتوفير الحماية الميدانية لهم أو بالصمت حيال اعتداءاتهم وممارساتهم أو بالتعامل معهم ومع اعتداءاتهم بقفازات من حرير.

ولم يكن استثناء أو سابقة هروع قوات الجيش لتأمين الحراسة والحماية للمستوطنين المعتدين، بل وتوفير «مظلة» لهم لتنفيذ اعتداءاتهم، كما نشرت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، قبل أن يقوم الجنود «بتخليص» مجموعة المستوطنين المعتدين الذين احتجزهم الأهالي في قصرة.

وهذا ما عادت إلى تأكيده، مجددا، منظمة «يش دين» الإسرائيلية (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان) حين قالت، في أعقاب ما جرى في قرية قصرة: «إذا كنتم تسألون أنفسكم ماذا فعل الجيش لدى اكتشافه تحرك المستوطنين الملثمين يهبطون نحو قرية قصرة؟ فإن الجواب هو - لا شيء!»!

وكانت منظمة «يش دين» قد أصدرت، في أواخر العام المنتهي ٢٠١٣، ورقة معطيات محدثة حول اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على أشجار الزيتون وأشجار أخرى في قرى الضفة الغربية تؤكد حقيقة التواطؤ السلطوي الرسمي المتعدد الرؤوس مع هؤلاء المعتدين وتوفير مظلة الحماية الواسعة لهم، مما يعني تشجيعهم على مواصلة هذه الجرائم، وليس فقط عدم محاربتها ومحاولة لجمها.

الشرطة تغلق ٩٧٫٤٪ من ملفات التحقيق

وتضمنت الورقة، التي صدرت يوم ٢١ تشرين الأول ٢٠١٣، معطيات محدثة عن «فشل» الشرطة الإسرائيلية في «لواء يهودا والسامرة» («لواء شاي») في التحقيق في اعتداءات المستوطنين التي تم خلالها قطع، إحراق، إتلاف وسرقة أشجار زيتون وأشجار فاكهة أخرى تابعة للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقد جاء نشر هذه المعطيات الجديدة على خلفية موسم قطف الزيتون، بعد أن تم خلال الأسابيع الأخيرة توثيق الكثير من حالات استهداف الأشجار في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

وأكدت الورقة، استنادا إلى المعطيات التي تم توثيقها، أن ٩٧٫٤٪ من ملفات التحقيق التي فتحتها الشرطة الإسرائيلية في «لواء يهودا والسامرة» في أعقاب استهداف أشجار الزيتون التابعة لمواطنين فلسطينيين في الضفة الغربية قد تم إغلاقها!! معتبرة أن هذه النتيجة تمثل «فشلا ذريعا» في عمل الشرطة ومسؤوليتها عن التحقيق في هذه «المخالفات» وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة، سيما وأن هذه الاعتداءات التي تستهدف أشجارا مثمرة، غالبيتها أشجار زيتون إلى جانب أشجار اللوز والليمون والتين وغيرها، «قد أصبحت، خلال السنوات الأخيرة، أحد أبرز رموز الاحتلال»!

وتشير الورقة، في باب «الخلفية»، إلى أن إتلاف أشجار الزيتون وأشجار أخرى تابعة للفلسطينيين يشكل «مساً قاسياً بممتلكاتهم ويمس بصورة مباشرة برفاهيتهم، نظراً لكون الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية يعتمدون في معيشتهم على الزراعة كمصدر دخل رئيس، وفي مقدمة ذلك قطاع أشجار الزيتون الذي يوفر الدخل والعمل لحوالي ١٠٠ ألف عائلة»، فضلا عن أن «المواطنين الفلسطينيين يعتبرون أشجار الزيتون بمثابة رمز وطني وثقافي، ولهذا فإن الهدف منها، من بين أشياء أخرى، هو المس بهويتهم وثقافتهم»!

وتعرض «يش دين» معطياتها الجديدة هذه وفق توزيعة جغرافية، بواسطة خارطة تكشف عن «مناطق الاحتكاك» التي تم فيها توثيق عدد كبير بشكل خاص من الاعتداءات على الأشجار، سواء بإلحاق ضرر جزئي بها أو إتلافها كليا. وهذه المناطق معروفة جيدا للجيش وللشرطة الإسرائيليين، وهي تشكل بؤرا للأعمال الجنائية التي يقترفها «مواطنون إسرائيليون» بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم بصورة يومية وعلى مدار أيام السنة كلها. وتشير معطيات «يش دين» إلى أن القرية الفلسطينية التي عانت من العدد الأكبر من الاعتداءات على أشجارها المثمرة هي قرية بورين (في محافظة نابلس).

وفي الأرقام، وثّقت منظمة «يش دين» في الفترة الواقعة بين العام ٢٠٠٥ وحتى حزيران من العام ٢٠١٣، ٢١١ اعتداء تم في أعقابها فتح ملفات تحقيق في الشرطة في أعقاب الاستهداف المتعمد لأشجار مثمرة في قرى مختلفة في أنحاء الضفة الغربية، وتثبت الورقة تفاصيل عينية عن هذه الحالات جميعا. وهذا، علاوة على عشرات الاعتداءات الأخرى التي تم خلالها إتلاف محاصيل زراعية، مثل اقتلاع أشتال الخضروات، حرق حقول الحنطة والشعير، إتلاف الدفيئات الزراعية وإلحاق الضرر بمحاصيل أخرى. وتشمل المعطيات، كذلك، ١٥ حادثة اعتداء أخرى تم توثيقها من قبل باحثي «يش دين» وتم خلالها إحراق حقول زيتون، لكن لم تتوفر أدلة قاطعة على أن الحديث يدور عن حرق واستهداف متعمدين.

لكن المنظمة تؤكد، من جانب آخر، أن «هذه المعطيات تشمل فقط الاعتداءات التي تم توثيقها من جانب «يش دين» نفسها، ولذا فهي لا تشمل جميع الاعتداءات التي تعرضت لها الأشجار في الضفة الغربية خلال تلك الفترة، والتي يزيد عددها عما ورد بكثير بالطبع»! وإلى جانب ذلك، لا تشمل هذه المعطيات، أيضا، الحالات التي قامت منظمة « يش دين» بتوثيقها غير أن المشتكين اختاروا، لأسباب شتى، عدم تقديم شكاوى في الشرطة.

تنصل تام من المسؤولية!

ومع ذلك، ترى «يش دين» أن هذه المعطيات، وإن تكن غير شاملة، تقدم صورة واسعة تتيح مسؤولية وجدية الشرطة الإسرائيلية (في «لواء يهودا والسامرة») في التحقيق في هذه الاعتداءات وتقديم مقترفيها إلى المحاكمات. فمن بين الملفات الـ ٢١١ التي تم فتحها، كما ورد، قامت الشرطة بإغلاق ١٨٣ ملفا، بينما لم تنته سوى ٤ ملفات فقط بتقديم لوائح اتهام ضد المعتدين. ويعني هذا أن ما نسبته ٩٧٫٤٪ من تلك الملفات تم إغلاقها، بسبب تقصير الشرطة و/ أو تواطئها مما حال دون نجاحها في العثور على المعتدين وإلقاء القبض عليهم و/ أو إخفاقها في جمع ما يكفي من الأدلة لتقديم الجناة إلى المحاكمة. وتشير المنظمة، هنا، إلى حقيقة كون هذه النسبة بارزة واستثنائية بوجه خاص بالنظر إلى كونها أعلى حتى من «نسبة الفشل» العامة التي «حققتها» شرطة «لواء شاي» في مجال التحقيق في الاعتداءات المختلفة التي نفذها «مواطنون إسرائيليون» (المستوطنون) ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها، والتي بلغت في الإجمال ٨٤٪!

وتقدم هذه المعطيات، في نظر منظمة «يش دين»، دليلا صارخا على أن «قدرة شرطة لواء شاي على الكشف عن الجناة في مجال استهداف أشجار الفلسطينيين، إلقاء القبض عليهم ثم تقديمهم إلى المحاكمة، هي قدرة متدنية جدا، بل تكاد تكون معدومة»! وتسند المنظمة حُكمها هذا، فضلا عن الأرقام الإجمالية، إلى التسويغات التي اعتمدتها الشرطة لإغلاق تلك الملفات: فقد أغلقت ١٦٦ ملفاً بحجة أن «المخالف غير معروف»، وأغلقت ٢٠ ملفا بحجة «عدم توفر أدلة كافية»، وأغلقت ملفين اثنين بحجة «انعدام التهمة الجنائية» (قامت «يش دين» بتقديم استئناف على القرار بشأن أحدهما بعد أن بيّن فحص أجرته أن إجراءات التحقيق فيه لم تستكمل!). وأغلقت الشرطة ٣ ملفات دون الإبلاغ عن علة الإغلاق، بينما أعلنت أن ملفين اثنين قد «ضاعا» ولم يتم استكمال التحقيق بشأنهما!!

وسجّلت المنظمة أنه حتى موعد نشر ورقة المعطيات هذه، لا يزال لدى الشرطة ١٤ ملفا عن اعتداءات مختلفة على الأشجار، في مراحل مختلفة من التحقيق، ٥ ملفات من بينها تم فتحها إثر اعتداءات وقعت في العام ٢٠١٣ و٨ ملفات أخرى إثر اعتداءات وقعت في العام ٢٠١٢ وملف واحد لا يزال قيد التحقيق منذ العام ٢٠٠٩، بانتظار الحصول على رأي استشاري من دائرة الأراضي في «الإدارة المدنية» بخصوص «مكانة الأرض»!!

وتعقيبا على معطيات هذه الورقة، قالت نوعا كوهن، من قسم الأبحاث في «يش دين»، إن «مناطق الاحتكاك معروفة جيدا للجيش وللشرطة، وعلى الرغم من ذلك يترك الجيش الإسرائيلي المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في هذه المناطق عرضة لاعتداءات عنيفة ومتكررة من جانب المستوطنين. وزيادة على هذا، ثمة دلالة واضحة لما يتعلق بإخفاق الشرطة المتواصل في التحقيق وتقديم المعتدين إلى العدالة: التنصل التام من المسؤولية وترك هذه المناطق وسكانها رهينة لنزعات جهات متطرفة وعنيفة»!

القانون، ظاهريا فقط!

منظمة «يش دين» التي تعالج، بالتوثيق والتحقيق والمتابعة، اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، كانت أصدرت في شهر أيلول العام ٢٠٠٦، تقريرا خاصا بعنوان «القانون، ظاهريا فقط - تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية»، تضمن ما رسمته المنظمة من صورة قاسية حول تقاعس وإحجام سلطات الاحتلال المختلفة عن تطبيق القانون على المستوطنين إسرائيليين الذين يقومون بالاعتداء على حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية ويعتدون على ممتلكاتهم بصورة منهجية.

وقد كشف التقرير إياه النقاب عن الديناميكية التي تؤدي إلى عدم تطبيق القانون بصورة ناجعة على المستوطنين («المواطنين الإسرائيليين») في الضفة الغربية والذين يرتكبون مخالفات ضدّ الفلسطينيين، بما يشمل إخفاقات خطيرة في جميع مراحل عملية تطبيق القانون. وقد أكد التقرير، الذي أعدّ استنادا إلى فحص أساس ومعمق لعشرات ملفات التحقيق، أن التقاعس، بل التواطؤ، يبدأ منذ لحظات تنفيذ الاعتداء، إذ أن الجنود الذين يتواجدون في موقع الاعتداء يغضون الطرف عنه في غالبية الحالات؛ ثم في مرحلة تقديم الشكوى يتم وضع العديد من العراقيل، الطبيعية والبيروقراطية، أمام الفلسطينيين الذين يبغون تقديم شكاوى ضدّ المعتدين عليهم، ثم «المشاكل» التي تواجه عملية التحقيق في الشكاوى المقدمة. وأظهر التقرير العديد من القصورات المتكررة في أساليب التحقيق، وخاصة عدم استنفاد جميع إجراءات التحقيق المطلوبة، بل عدم إجراء أي تحقيق أصلا في كثير من الحالات، ولو بصورة ظاهرية وشكلية!

عن الفساد في الحكم المحلي في إسرائيل

بقلم: د. دورون نفوت (*)

توطئة

سأحاول في هذا المقال المقتضب مناقشة مسألة ما إذا كانت السلطات المحلية في إسرائيل تعاني أيضاً من مشكلة الفساد، وذلك من خلال تجزئة المسألة إلى سؤالين فرعيين، والتركيز على مناقشة السؤال الثاني.

أولاً: هل يعتبر تواتر وحجم أعمال الفساد في السلطات المحلية الإسرائيلية أشد وأكبر مما هي عليه الحال في أجهزة حكم أخرى في إسرائيل، أو في دول أخرى في العالم؟

ثانيا: هل تساهم بنية وهيكلية السلطات المحلية والحكم المحلي في تشجيع أعمال الفساد، سواء كانت مثل هذه الأعمال قائمة وموجودة فعلاً في الواقع أو غير موجودة؟

إيضاحات ضرورية

أود قبل الخوض في هذه الأسئلة، تقديم ثلاثة إيضاحات.

الإيضاح الأول يتعلق بتعريف ماهية أعمال الفساد: «استخدام غير ملائم لمنصب الوظيفة العامة بهدف دفع وتحقيق مصالح شخصية للموظف العام». ولا بد من التأكيد هنا أن الفرق بين «ملائم» و«غير ملائم» لا يماثل بالضرورة الفرق بين ما هو «قانوني» و«غير قانوني». فقد يكون «يقاس» على سبيل المثال بموجب أخلاق أو نظرية سياسية معيارية، أو وفقاً للمصلحة العامة. وكأي تعريف، يتعين علينا أحيانا، حتى لو وافقنا على معايير التمييز بين ما هو «ملائم» و «غير ملائم»، أن نلجأ للحكم العملي على الممارسات، كي نحدد ما إذا كان هذا التعريف ينطبق على الحالة الملموسة. ولأن الأحكام لا تكون مماثلة دائماً، فمن الممكن أن تنشأ خلافات حول مسألة ما إذا كان سلوك معين يعتبر فاسداً أم لا، حتى بين المتفقين على نفس التعريف ونفس المعايير. وبما أن الفساد لا يترك دائماً آثاراً أو دلائل على وجوده، لأن المتورطين فيه يحرصون بصورة عامة على عدم معرفة الجمهور الواسع بأعمالهم، لذلك فإن الصورة المتوفرة لدينا فيما يتعلق بحجم الفساد، هي صورة جزئية فقط. ولا بد من التأكيد أن كل ما ورد في هذا المقال، لا يقتصر، ولا يرتبط بالحكم المحلي وحسب، وإنما يتناول الفساد السلطوي بشكل عام، والانشغال البحثي والاهتمام العام بهذا الموضوع. عموماً وحتى لا نجعل مقولة الفساد وتعريفه واسعين أكثر من اللازم، سأحاول حصر النقاش في الأعمال والسلوكيات التي تنطوي على ما يشي على الأقل بوجود شبهة بأنها غير قانونية. وسأركز في هذا السياق على تلقى الرشى في أثناء حملة الانتخابات، وتلقي الرشى لأهداف شخصية غير سياسية، ومنح المنافع والامتيازات للمقربين خلافاً للقوانين والأنظمة، وتعيين المقربين خلافاً للاحتياجات والقواعد الوظيفية للسلطة، وكل ذلك بهدف تعزيز مكانة ومركز رئيس السلطة المحلية، أو خدمة للمقربين منه. كما سأتطرق لمخالفات البناء - في السلطات المحلية - والمرتبطة بالرغبة في جني مكاسب وأرباح مالية.

الإيضاح الثاني يتعلق بالنقاش ذاته لموضوع الفساد في الحكم المحلي، والفرضية القائلة، ظاهريا، بأن ثمة هنا حقا مشكلة خطيرة في هذا المجال. وإذا شئنا التحدث على نحو أكثر تحديدا وملموسية، فقد ازدادت في السنوات الأخيرة الانتقادات العلنية الموجهة للذين ينادون بوجوب الحد من الفساد، وخاصة للحراس المؤسسيين الذين يقودون النضال ضد المسلكيات الفاسدة غير القانونية. بالإضافة إلى هذه الانتقادات العامة، هناك أيضا انتقادات ملموسة أكثر تجاه الحديث عن وجود فساد في الحكم المحلي. وبحسب أصحاب هذا النقد فإن الحديث عن الفساد في السلطات المحلية والمحاولات الرامية إلى تقليص ما يوصف بأعمال الفساد، ليست بريئة كما تدعي في الظاهر، وإنما هي نابعة من ميول عناصر قوة ونفوذ نحو تطبيق معايير نموذجية غير ممكنة على موضوع بحثهم، أو أنهم يستخدمونها بصورة غير منطقية وغير نزيهة، وأن دافع المنتقدين هو الرغبة في الاحتفاظ بنفوذهم ومراكزهم، وكبح التغييرات السياسية الجارية في الحكم المحلي عن طريق تصوير هذا الأخير بأنه فاسد.

لا مجال هنا للخوض في نقاش مسهب حول النقد الموجه لمكافحة الفساد، لا سيما إذا اكتفيت بالقول إن هذا النقد لا يستند تقريبا إلى إثباتات وأدلة فيما يتعلق بحالة الفساد، فضلاً عن أن هذا النقد يميل إلى المبالغة في تصوير نفوذ وتأثير المنشغلين في مكافحة الفساد.

يقودني النقد تجاه الانشغال في موضوع الفساد في الحكم المحلي، إلى الإيضاح الثالث. فالبحث في الفساد مرتبط بمفهوم الفساد وتعريفه، وأي مفهوم أو تعريف له يرتبط بدوره بوجهة نظر معيارية معينة. وتعكس وجهة النظر هذه بالضرورة اختياراً قيمياً، ومن هذه الناحية فإن من يرفض الرؤية القيمية، المبدئية، للباحث في موضوع الفساد، لن يوافق على الأقل، على عدد من ادعاءات واستنتاجات هذا الباحث.

إن وجهة النظر أو الرؤية المعيارية التي توجهني، ترتكز على فكرة أن لكل مواطن الحق في أن يكون سيد مصيره، بمعنى أن لا يكون خاضعاً لإرادة ورغبة شخص آخر (سواء كانت حسنة أو سيئة). هذا التوجه يقتضي علاقات تقوم على الاحترام المتبادل بين المواطنين أنفسهم، وبين سلطات الحكم والمواطنين والسكان. وهو يستوجب وجود مؤسسات سلطوية تعمل بموجب مبدأ «عدم الاستبداد أو الهيمنة». ووفقاً لهذا الموقف، فكما أنه من غير المبرر أو المشروع أن يكون هناك تمييز بين مجموعات مختلفة في المجتمع (وهو ما يوصف بـ «العدالة الاجتماعية»)، فإنه من غير المبرر أيضا أن ترهن سلطات الحكم المواطنين أو السكان لمصالح شخصية.

بعد هذه المقدمة، سأعرض الإدعاء القائل بأن بنية الحكم المحلي، المنبثقة، من ضمن أشياء أخرى، عن هدفها أو غايتها الخاصة، بالإضافة إلى عدد من النظم والتسويات المؤسسية المتبعة في الكثير من السلطات المحلية، تشجع السلوك الفاسد بمعزل عن مسألة ما إذا كانت طاقة الفساد تجد تجسيداً لها في نهاية المطاف.

طبيعة الحكم المحلي في إسرائيل وقابلية الفساد فيه

يعتبر الحكم المحلي - مجمل السلطات المحلية في إسرائيل - كياناً سياسياً وسلطويا مركبا.. فمن جهة، تعتبر السلطة المحلية هيئة إدارية تعنى بشؤون يومية محضة، كجمع القمامة؛ ومن جهة أخرى، من المفروض أن تكون السلطة المحلية جسماً أو إطاراً سياسياً وتمثيلياً.

ويمكن القول إن التناقض في السلطة المحلية بين الطابع التنفيذي - البيروقراطي وبين الطابع الديمقراطي، والقائم في مؤسسات سياسية أخرى، تناقض شديد في شكل خاص. وهذا التناقض له عدة انعكاسات، فهو أحد العوامل المسببة لانعدام الوضوح حول طابع الزعامة المطلوبة في هذا الميدان؛ كما أنه يثير تساؤلات حول درجة شرعية منتخبي الجمهور في اتخاذ قرارات تتعلق بمنطقة نفوذ السلطة المحلية، فضلا عن أنه يشكل أحد العوامل التي تجعل السلطة المحلية لا تدار كما يجب أحيانا، مما يتسبب في عدم تحقق غايات وأهداف حيوية وضرورية لرفاهية الفرد. كما يؤدي هذا التناقض في غير مرة إلى حدوث عجز وأزمات مالية في السلطة المحلية.

هذه الأسئلة تصب في نهاية المطاف في السؤال المتعلق بماهية الفساد في الحكم المحلي، وربما أيضا في الخلافات الشديدة فيما يتعلق بتقدير سلوك منتخبي الجمهور في السلطات المحلية. وبما أن مصطلح «فساد ال...»، أو «فساد في ...» يرتبط إلى هذا الحد أو ذاك بمفهوم ما هو الحكم المحلي النقي من الفساد، فإن انعدام الوضوح في هذا الموضوع يشجع طائفة من الممارسات والسلوكيات المثيرة للجدل، ويجعل من الصعب تحديد ماهيتها وطبيعتها، وهل هي بمثابة إفساد للحكم المحلي.

الحكم المحلي والحكم المركزي - توزيع الصلاحيات

هناك أيضا تناقض تام، فيما يتعلق بمجالات الصلاحية والمسؤولية، بين الحكم المحلي وبين الحكم المركزي. ويرتبط هذا التناقض، أو التضارب، بالتوزيع الوظيفي لمجالات عمل ونشاط المستويين. فمن جهة، هناك الدولة، المسؤولة عن النظام العام في جميع المناطق الخاضعة لسيادتها، وهناك في الجهة الأخرى، السلطة المحلية، التي يفترض أن تقوم بعدد من وظائف الدولة. ويكمن مصدر هذه المسؤولية في عدد من سمات السلطة المحلية: مسؤوليتها الشاملة تجاه رفاهية السكان؛ أفضليتها التنفيذية بحكم قربها من السكان؛ إضافة إلى كونها هيئة منتخبة وتمثيلية، يمكن أن تتخذ قرارات تعبر بشكل أفضل عن رغبات وأولويات السكان. وعلى سبيل المثال فإن الدولة تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن العام في حين تتولى السلطة المحلية المسؤولية عن ترتيبات الحماية المطلوبة في الملاجئ.

غير أن السلطة المحلية يمكن أن تستغل أحيانا الميزانيات التي تحولها الدولة إليها لتمويل غرض محدد - كصيانة الملاجئ مثلا - لغرض آخر. ويمكن القول إنه تنشأ هنا «مشكلة وكيل» مركبة: فالسلطة المحلية تعمل كممثل للدولة وكممثل لجمهور السكان في ذات الوقت، غير أن هاتين المهمتين لا تنسجمان معاً بالضرورة. فضلا عن ذلك، فإن من الممكن أن تكون هناك أيضا لكلا السلطتين (السلطة المحلية والدولة) مصالح متضاربة وغير سليمة.

إلى ذلك، فإن لعلاقة التمويل المالي بين الحكم المحلي والحكم المركزي بعداً إضافيا: فإذا ألقت الدولة على السلطة المحلية مهمات معينة دون تزويدها بالتمويل المالي الملائم، وعملت في الوقت ذاته على الحد من قدرتها (أي قدرة السلطة المحلية) في الحصول على مدخولات ذاتية (مثلا عن طريق الحد من نسب ضريبة السكن - الأرنونا) فإن السلطة المحلية ستواجه صعوبة عندئذٍ في النهوض بالمهام والأهداف الموكلة إليها. ولكن، إذا كانت الدولة لا تتيح لها تزويد السكان بالخدمات التي يطالبون بها، فمن الممكن أن تنشأ في الكثير من الأحيان، مخالفات قانونية مؤسسية. علاوة على ذلك، ونظراً لأن الحكومة ذاتها ترتاب في أعمال وإدارة السلطة المحلية، فمن الممكن أن لا تقوم الحكومة بتحويل ميزانيات كافية لتمويل مهام وأنشطة السلطة المحلية، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى خرق منهجي للقانون ويصعب القدرة المؤسسية على المطالبة بكشف حساب وتحمل مسؤولية عن أنشطة في مجال السلطة البلدية.

لجان التنظيم والبناء وترخيص الأشغال

إن التوزيع المعقد لمجالات الصلاحيات والمسؤوليات بين الحكم المحلي والحكم المركزي قائم أيضا في مجال التخطيط والبناء. فاللجان المحلية للتنظيم والبناء، التابعة للسلطات المحلية، تحسم إلى حد كبير قيمة أي عقار ذي طاقة اقتصادية. وتولد هذه البنية التنظيمية بطبيعتها طاقة وقابلية للفساد في اللجان المحلية (للتنظيم والبناء)، بغض النظر عن النظم الملموسة. كذلك فإن الأنظمة المتبعة في إسرائيل، أي القرار بأن يترأس هذه اللجان منتخبون محليون من قبل الجمهور، تؤثر بدورها على حجم الفساد: فمن جهة، من المشكوك فيه أن يكون موظفو الدولة هم المفترض أن يتخذوا القرارات المتعلقة بالتخطيط على المستوى المحلي، ذلك لأن مثل هذه القرارات، التي تؤثر على واقع البلدة أو المدينة، من المهم أن تتخذ من قبل سكان المكان أنفسهم. فضلا عن ذلك، فإنه من غير الواضح إذا ما كان القرار بتعيين موظفي الدولة، أي موظفي الحكم المركزي، يساهم في الحد من الفساد.

من جهة أخرى، فإن لجان التخطيط والتنظيم المحلية، التي يشغل عضويتها ممثلون للجمهور على المستوى البلدي، عرضة لضغوط محلية، وتتأثر أحيانا بمصالح شخصية لأعضاء المجلس البلدي أو المحلي. فسهولة إمكانية أن ينتخب شخص ما لعضوية المجلس، إلى جانب حجم الصلاحيات التي تتمتع بها لجان التخطيط المحلية، تحول هذه الأخيرة إلى مركز جذب لذوي المصالح. ففي يوم دراسي حول موضوع التخطيط والبناء، عقد في شهر شباط من العام ٢٠٠٨، قال وزير الداخلية في حينه، مئير شطريت، «إن ما يحدث اليوم في اللجان المحلية، شيء مخز بكل بساطة. هناك شعور بوجود الكثير من الفساد وعدم الاستقامة في عمل هذه اللجان».

كذلك فإن الرقابة وتطبيق القوانين في مجالات ترخيص الأعمال والبناء، يخضعان أيضا لمسؤولية السلطات المحلية. ومثلما أن الدولة غير معنية أو غير قادرة على تولي مسؤولية اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالتخطيط، فإنها غير معنية أيضا، وربما غير قادرة أو مؤهلة، لمراقبة كافة أنواع مخالفات البناء على المستوى المحلي. وفي الظاهر، فإن مفتشا يقظا في بلدة ما، يستطيع أن يشخص ويرصد مخالفات أو تجاوزات في أعمال البناء بصورة أفضل من موظف تابع للدولة. كذلك فإن الشرطة تواجه صعوبة في تحري ومراقبة مخالفات البناء وترخيص الأعمال التي ترتكب على المستوى المحلي، ومن هنا فإن جل جهود وأعمال الكشف والتحقيق (التحري) ملقاة على عاتق وحدة المراقبة والتفتيش القطرية التابعة لوزارة الداخلية، وعلى المفتشين التابعين للسلطة المحلية، والذين يخضعون لمسؤولية مهندس السلطة البلدية. غير أن الأولى (الوحدة القطرية) تخضع لتأثير اعتبارات سياسية لوزير الداخلية، فيما تتأثر تلك الاعتبارات بدورها باعتبارات من هذا النوع أو ذاك، لرئيس السلطة المحلية. وفي المحصلة فإن التحقيقات في هذه المواضيع تتأثر باعتبارات سياسية، غير مشروعة بالضرورة.

مشاكل إضافية تعزز طاقة الفساد

تعتبر السلطة المحلية مركزا للتشغيل.

ففي السلطات المحلية التي تعاني من تفشي البطالة، تشكل السلطة المحلية أحد مصادر التشغيل الكبرى. ويولد هذا الأمر ضغوطا على رئيس السلطة المحلية من أجل زيادة عدد العاملين في سلطته بشكل غير قانوني، وتعيين مقربين في وظائف ومناصب في السلطة، وما شابه. كذلك فإن لحملة الانتخابات وطريقة الانتخابات تأثيرا على الفساد في الحكم المحلي. فالقانون لا يجيز تمويل حملة انتخابات رئيس السلطة المحلية، إلا بموجب عدد المقاعد التي تحصل عليها قائمته في الانتخابات. وهذا الأمر يمكن أن يشجع رؤساء السلطات على الحصول على تمويل بطرق غير سليمة وخلق شبكة علاقات غير سوية بين المتبرعين والمتنافسين. كذلك فإن رئيس السلطة يحتاج إلى إقامة ائتلاف والى تأييد و دعم المجلس المحلي، وهو ما يظهر في الكثير من الأحيان كمهمة صعبة جداً، تشجع على أعمال غير مقبولة.

هناك مجموعة أخرى من المشاكل مرتبطة بقوة ونفوذ رئيس السلطة وغياب التوازنات والكوابح. وبالإضافة إلى أن رئيس السلطة المحلية يتمتع بصلاحيات واسعة، فإنه لا توجد حالياً قيود على عدد الولايات (الفترات) التي يمكن له إشغالها. إلى ذلك، لا يوجد فصل بين السلطات على المستوى المحلي، كما أنه لا تتوفر رقابة فعالة وناجعة على قراراته وأعماله. وبصورة عامة فإن المجلس المحلي لا يعمل كسلطة رقابة فعالة، وذلك على الأقل بحكم أن معظم أعضاء المجلس لا يتلقون أجرا مقابل عملهم. هذا الأمر يحد بطبيعة الحال من حجم ومستوى الرقابة، ولعل الشيء الذي لا يقل خطورة، يتمثل في كون حراس القانون - المستشار القانوني ومراقب الداخلية ومحاسب البلدية - يتبعون إدارياً لرئيس السلطة المحلية، وبالتالي فإن بقاءهم في مناصبهم مرهون برغبة ومشيئة رئيس السلطة في مواصلة تشغيلهم. ومما لا ريب فيه أن تبعيتهم هذه للشخص الرئيسي المفروض أن يخضع لمراقبتهم، يمس بقدرتهم على أداء مهمتهم وعملهم، وينتقص بطبيعة الحال من فعالية ونجاعة ردع رئيس السلطة وموظفين كبار آخرين في السلطة المحلية عن التورط في أعمال فساد.

البيروقراطية

تحتاج منظومة القوانين ومجمل اللوائح والأنظمة الرسمية في الحكم المحلي إلى مراجعة وإنعاش ومواءمة للواقع. ويقول مراقب الدولة إن هناك معطيات تشير إلى وجود «علاقة بين البقرطة وبين انعدام النجاعة وذلك نتيجة كثرة القوانين والأوامر والإجراءات والتعليمات الصارمة، والتي يمكن أن تكون في الظاهر وظيفية، غير أنها تحول عمليا دون قيام القطاع البلدي بتنفيذ المهام الموكلة إليه». بالإضافة إلى ذلك فإن «عدم التلاؤم بين القواعد والأعراف وبين الواقع الذي نشأ على امتداد السنوات يؤدي إلى عدم تطبيق القواعد، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بإجراء عرض الميزانية لمصادقة وزارة المالية» (من تقرير مراقب الدولة، للعام ٢٠٠٧) .

وإذا افترضنا أن سلطة القانون بمفهومها الرسمي تساهم في الحد من الفساد، فإن الخرق الممنهج للقانون يمكن أن يؤدي إلى زيادة هذا الفساد.

أخيراً، لا بد من التأكيد أن غياب اهتمام الجمهور، والاهتمام المحدود من جانب وسائل الإعلام القطرية، بما يحدث في الحكم المحلي، يؤثر بدوره أيضا على حجم الفساد في السلطات المحلية.

وفي لقاء خاص عقد في مقر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي في كانون الثاني ٢٠٠٨، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، قال المستشار القانوني للحكومة إن: «السلطات المحلية تشكل إحدى البؤر الأكثر جلاء لأعمال الفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة، رشى، تعيينات مخالفة للأصول والقواعد، وتلاعب في العطاءات، وغير ذلك. وأود التذكير بأنه جرى خلال الأعوام الخمسة الأخيرة فتح حوالي ٥٠ تحقيقاً ضد رؤساء سلطات محلية، ناهيكم عن التحقيقات التي فتحت ضد موظفين آخرين ....».

أخيراً فإن المعرفة والمعطيات المتاحة فيما يتعلق بالفساد السلطوي بشكل عام، والفساد في الحكم المحلي بشكل خاص، لا يتيحان إصدار أحكام قاطعة ورسم صورة شاملة وواضحة في هذا الصدد. ومع ذلك فإن التحليل البنيوي يشير إلى وجود طاقة عالية للفساد في الكثير من السلطات المحلية. وحتى نتمكن من معالجة هذه الآفة، يتعين علينا بادئ ذي بدء أن نقر بوجود المشكلة وليس أقل من ذلك، وتشخيص وتحديد الأسباب التي تقبع خلفها.

(*) أستاذ جامعي. هذا المقال ظهر في العدد الأخير من نشرة «برلمانت» (برلمان) الإلكترونية الدورية التي يصدرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» – القدس. ترجمة خاصة.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

شلومو ساند
اختراع «أرض إسرائيل»
ترجمة:
انطوان شلحت و أسعد زعبي

إعادة انتخاب رؤساء سلطات محلية متهمين بقضايا فساد

طرحت انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل، التي جرت في تشرين الأول الفائت، موضوع الفساد في هذه السلطات في جدول الأعمال العام وخاصة في ضوء اعتبار ثلاثة رؤساء سلطات محلية فازوا بولاية أخرى في تلك الانتخابات المحلية، أن الجمهور حكم ببراءتهم، بعد أن قدمت النيابة العامة لوائح اتهام ضدهم بتهم فساد وتلقي رشى في الأشهر الأخيرة، وعلى أثر ذلك أصدرت المحكمة العليا قرارات بإقصائهم عن مناصبهم، لكنها لم تمنعهم من الترشح لهذه الانتخابات. والملفت أنه تم انتخاب رؤساء السلطات هؤلاء بأغلبية كبيرة من الأصوات.

وهؤلاء الثلاثة هم رئيس بلدية بات يام شلومي لحياني، ورئيس بلدية رامات هشارون إسحق روخبرغر، ورئيس بلدية نتسيرت عيليت شمعون غابسو.

ويواجه هؤلاء الثلاثة حالياً التماسات تم تقديمها إلى المحكمة الإسرائيلية العليا وتطالب بإعادة إقصائهم عن مناصبهم بسبب الاتهامات الموجهة ضدهم، إلى جانب خوضهم معركة قضائية تتعلق بهذه التهم.

ويوضح المقال المنشور في هذه الصفحة الحالات والأوضاع التي يمكن أن تتفشى فيها حالات فساد تظل بعيدة عن أعين «حراس القانون».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»